الأمم المتحدة

A/C.1/71/PV.6

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الواحد والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٦

الجمعة، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوقدوم . . . . . (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): رغم أن الممارسة المتبعة هي أن تقتصر البيانات على ١٠ دقائق عند التكلم بصفة وطنية و ١٥ دقيقة عند التكلم بالنيابة عن عدة وفود، يرجى من جميع الوفود التي تأخذ الكلمة في هذه الجلسة التكرم بأن تقصر بياناتها على ٨ دقائق و ١٣ دقيقة، على التوالي. وإنني أعول على تعاون الأعضاء.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة، وأن أهنئ أيضا أعضاء المكتب. إن لكم شخصيا سجلا طويلا في مجال نزع السلاح، أعتقد أنه سيساعد في عملنا هنا. ويمكنكم أن تعوّلوا على الدعم الكامل لوفد بلدي.

ولا تزال هولندا ملتزمة التزاما كاملا بتحقيق هدف إيجاد عالم تكون الأسلحة النووية قد أزيلت منه بصورة دائمة ولا رجعة فيها. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين وتستحق دعمنا الكامل. إن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية توجه جهودنا في مجال نزع السلاح، وتوفر الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله بلوغ الصفر الشامل. ونحن نعمل من أجل تنفيذها من خلال التدابير الفعالة. ومن أمثلة ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وسبل التحقق. وسوف أقدم المزيد بشأن المسائل النووية خلال المناقشة المواضيعية.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير من هذا العام، تعزز صلاحية نظام عدم الانتشار القائم على القواعد الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تبين قوة الدبلوماسية النووية متعددة الأطراف. وتدعو هولندا إيران إلى مواصلة التقيد بالتزاماتها

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1631370 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

بموجب الخطة، بما في ذلك التطبيق المؤقت للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها.

لقد بلغنا مرحلة سيئة في ٦ كانون الثاني/يناير مع التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعقب تلك التجربة عدة تجارب لإطلاق القذائف التسيارية، وفي نهاية المطاف تجربة نووية أخرى في ٩ أيلول/سبتمبر. وتدين هولندا بأشد العبارات ذلك السلوك الاستفزازي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أن يمتثل النظام على نحو كامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وينفذ معاهدة عدم الانتشار ويخضع جميع منشآته لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سوف يعقد المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة في وقت لاحق من هذا العام. ويكتسي تحقيق نتيجة طموحة تعكس التطورات العلمية المعاصرة والتهديدات الراهنة وتحسن فعالية ونطاق المعاهدة أهمية بالغة. وتساهم هولندا في ذلك على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من خلال تدابير بناء الثقة ومن خلال الدعم المالي والعيني.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، خلصت آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تقريرها الثالث إلى أن النظام السوري مسؤول عن استخدام الأسلحة الكيميائية في اثنتين من الحالات التي تم التحقيق فيها. ونؤكد مجددا أنه يجب إخضاع المسؤولين للمساءلة عن تلك الجرائم. وتدعو هولندا سورية إلى الامتثال لجميع التزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، والتعاون تعاونا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تكون صريحة تماما بشأن كامل نطاق برنامجها للأسلحة الكيميائية.

وقد تولت هولندا رئاسة اتفاقية الذخائر العنقودية بعد نجاح مؤتمر استعراض دوبروفنيك لعام ٢٠١٥. وتمثلت أهداف رئاستنا في البناء على خطة عمل دوبروفنيك من خلال زيادة عالمية الاتفاقية وتنفيذها بشكل أقوى وتعزيز التقيد بقواعد عدم استخدام الذخائر العنقودية. وخلال الاجتماع السادس للدول الأطراف، اعتمد إعلان سياسي جديد بتوافق الآراء. وفي ذلك الإعلان، أدنا أي استخدام للذخائر العنقودية من قبل أي جهة فاعلة وحددنا موعدا نهائيا. والتزم جميع الأطراف في الاتفاقية بالوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بحلول عام ٢٠٣٠.

وتشدد هولندا على دور وأهمية سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي تحل ذكراه الخامسة والعشرين هذا العام. لا يزال السجل يشكل تدبيرا هاما من تدابير الشفافية وبناء الثقة في ميدان تجارة الأسلحة التقليدية، ونشجع جميع الدول على استخدام هذه الأداة القيمة.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المالية الراهنة لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وخاصة إزاء احتمال عدم وجود ما يكفي من الأموال المتاحة للاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف، المقرر عقده في سانتياغو، شيلي. ولكي نبلغ هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام بحلول عام ٢٠٢٥، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به ولا يمكن تأجيله. ولذلك نود أن ندعو جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة إلى سداد اشتراكاتها بالكامل دون تأخير بحيث يتسنى للاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف المضي قدما على النحو المقرر.

الآن وقد تم إنشاء هيكل ومنظمة معاهدة تجارة الأسلحة، فإننا نواجه أهم تحدي، وهو التنفيذ الفعال لمعاهدة تجارة الأسلحة والعمل نحو تحقيق عالميتها. ولزيادة سرعة وجودة تنفيذ المعاهدة من جانب الدول الأطراف والموقعة، فإن هولندا

ترحب بالصندوق الاستئماني للمعاهدة الذي أنشئ مؤخرا. وهولندا ستساهم في هذا الصندوق الاستئماني للتبرعات.

إننا نقدر عاليا المناقشات الدولية الهامة بشأن منظومات الأسلحة الذاتية التشغيل. ولذا فإننا ندعو بقوة إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين مفتوح العضوية في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر بوصفه خطوة تالية في هذه المناقشات. إن زيادة توافر الطائرات بلا طيار، مسلحة وغير مسلحة، ليس للدول فحسب، بل وللجهات الفاعلة من غير الدول، يشكل مصدر قلق لنا. وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول، نرى زيادة في خطر انتشار الطائرات بلا طيار فيما بين المنظمات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ينطبق الإطار القانوني الدولي القائم على استخدام الطائرات المسلحة المسيرة بلا طيار. غير أنه من الأهمية القصوى احترام القوانين القائمة وتوفير مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالتصدير والاستخدام. ولا تزال هولندا ملتزمة بحوار دولي منفتح بشأن هذه المسألة بغية ضمان الشفافية والاستخدام المسؤول.

إن الإمكانات العديدة التي يوفرها التطور المتزايد باطراد في مجال الفضاء الإلكتروني، يحفز التنمية ويربط بين الناس في جميع أنحاء العالم. غير أن الفضاء الإلكتروني يمكن أن يستخدم أيضا، من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، لتهديد الأمن الدولي. وبغية الحد من خطر حدوث ذلك، تشجع هولندا على انطباق القانون الدولي والشفافية والاستقرار. نحن نفعل ذلك في العديد من المبادرات الجارية، مثل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة. إن حماية الوظائف الأساسية لهذا الفضاء الإلكتروني ذات أهمية بالغة لضمان أن يجني الجميع فوائده.

إن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي مشكلة حادة تتطلب حلا سريعا، مع تزايد عدد الجهات الناشطة في الفضاء الخارجي. وفي الأجل الطويل، ترى هولندا فوائد في معاهدة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. لكن التفاوض على معاهدة يستغرق وقتا. لذلك ينبغي لنا، ريثما يتم ذلك، أن ننظر في مبادئ توجيهية طوعية يمكن تنفيذها فورا.

وكما أبرزت لتوي، هناك العديد من المسائل التي تتطلب بالغ اهتمامنا. ونتطلع إلى العمل معكم، السيد الرئيس، أثناء دورة اللجنة الأولى هذه.

السيد كاميلو دياز (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة. وأقدم لكم دعم وفدي حتى نتمكن من اختتام عملنا بنجاح. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم، سعادة الممثل الدائم لهولندا، على قيادته ومساعيه الحميدة خلال الدورة السابقة.

كما يعلم الجميع، نواصل عملية التفاوض للفراغ في أقرب وقت ممكن من إبرام اتفاق لإنهاء الصراع وبناء السلام المستقر والدائم مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. ونحن مقتنعون بأننا بحاجة إلى إنهاء آخر صراع داخلي متبقي في الأمريكيتين، وهو واحد من عدد ضئيل من الصراعات التي لا تزال موجودة في العالم. سأركز على أربع مسائل محددة في بياني. وهي: الألغام المضادة للأفراد، والأسلحة التقليدية، والذخائر العنقودية، وأسلحة الدمار الشامل.

انتقل إلى المسألة الأولى، ألا وهي القيام بعمل شامل لمكافحة الألغام، بعد ثلاث سنوات من المفاوضات المعقدة جدا مع الجماعة المسلحة، تمكنا من التوصل إلى فهم حاسم في المفاوضات في هافانا واتخاذ خطوة إلى الأمام نحو القضاء على الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية والذخائر غير المنفجرة، والأجهزة المتفجرة المرتجلة، والمتفجرات من مخلفات الحرب. لذلك تؤكد مجددا كولومبيا على الصعيد المحلي التزامها

التاريخي بنظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز الدور المركزي الذي اضطلعت به كولومبيا في بناء الثقة بين حكومتي والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، وهو دور تمثل في تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين، وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. اتفقت الأطراف بأن تعمل، من دون تأخير، على التخفيف من الآثار الضارة للألغام المضادة للأفراد. فقد اتفقت الحكومة والقوات المسلحة والمجتمع المدني ومنظمات إزالة الألغام، والمنظمات الإنسانية لإزالة الألغام، والمغاورون على العمل على تنظيف البلديات الشديدة التلوث بحلول عام ٢٠٢١، إذ توجد ١٩٩ بلدية ملوثة، وتشكل ما مساحته ٦٠ في المائة من الأراضي الملغمة في كولومبيا. وهدفنا إعلان أن تلك البلديات خالية من الألغام وبالتالي تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية المتضررة بشكل كبير.

أما المسألة الثانية التي أود أن أتناولها فهي الأسلحة التقليدية. ويسرني أن أبلغ اللجنة أن الكونغرس أقر في نيسان/أبريل هذا العام معاهدة تجارة الأسلحة، ويجري حاليا استعراض دستوري لها. بالنسبة لكولومبيا، فإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات يمثل مشكلة لعدة قطاعات، وبذلك تتفاعل مع المخاطر الأخرى التي تتهدد السلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

إن مشاركتنا في المنتديات الدولية والقارية والإقليمية بشأن الأسلحة التقليدية استنادا إلى المبادئ التوجيهية الثلاثة، أي إدراج حظر نقل هذه الأسلحة إلى جهات من غير الدول؛ والمعاقبة على حمل هذه الأسلحة بصورة غير مشروعة والاتجار غير المشروع بها؛ والتعاون فيما بين المؤسسات والتعاون الدولي، فضلا عن تبادل المعلومات.

لدينا التزام بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات، ويتجلى ذلك عاما إثر عام من خلال تقديم مشروع القرار المعنون ”الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه“. وفي العام الماضي، قدمنا ذلك القرار، أي (القرار ٤٩/٧٠) بالاشتراك مع جنوب أفريقيا واليابان؛ ويشدد القرار على ضرورة أن تركز الدول جهودها على بناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ برنامج العمل على نحو فعال.

أما المسألة الثالثة فتتعلق بالذخائر العنقودية. أودعنا صك التصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية لدى الأمين العام في ١ آذار/مارس من هذا العام، مما يعزز التزامنا العالمي بنزع السلاح وعدم الانتشار وحظر استخدام الأسلحة ذات الأثر الإنساني. نرحب باهتمام المجتمع الدولي بحظر فئة الأسلحة التي أوقعت هذه الخسائر الفادحة في الأرواح وتفاقم الصراعات، مما يتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يجدر التكرار بأن القضاء على هذه الفئة من الأسلحة واجب أخلاقي للمجتمع الدولي، ونأمل أن يصبح ذلك التزاما قانونيا يحتم على جميع الدول ترسيخ التضامن والتعاون.

بالنسبة لبلد مثل بلدي يتطلع إلى السلام ويتوق إليه، فإن عدم إحراز تقدم في مجالي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يبعث على القلق. ونعمل بلا كلل مع المنظمات الإقليمية والشركاء الآخرين من أجل بناء القدرات الوطنية لمراقبة ورصد المواد المشعة والكيميائية والبيولوجية. ونحن ننتمي إلى أول منطقة مكتظة بالسكان في العالم تُعلَنُ بأنها منطقة خالية من الأسلحة النووية من خلال معاهدة تلاتيلولكو.

لقد أكدنا من جديد التزامنا بنزع السلاح وعدم الانتشار وفعلنا ذلك في طائفة من المنتديات، بما فيها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج، وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية

وتدمير تلك الأسلحة، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسُمية وتدمير تلك الأسلحة والمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة تلاتيلولكو.

ونؤيد المبادرات الرامية إلى تحقيق القضاء الكلي والكامل على الأسلحة النووية، ونحن نشعر بالقلق إزاء احتمال انتشار هذه الأسلحة إلى جهات من غير الدول. وفي ذلك الصدد، ندعو بشدة إلى الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويكتسي القرار أهمية كبيرة، لأنه يكمل بطريقة فعّالة الصكوك الملزمة قانونا بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. إن كولومبيا، بدعم من لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب وعملا بقرار مجلس الأمن قرارات لاحقة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فقد أعدت خطة عمل وطنية لتعزيز القدرات الوطنية بغية ضمان التطبيق الفعال للقرار في بلدنا.

لقد صوت بلدي مؤيدا للقرار ٣٣/٧٠، الذي أنشأ الفريق عامل المفتوح باب العضوية لكي يتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية والأحكام والقواعد القانونية العملية والفعالة التي يتعين اتخاذها لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ونشعر بالتشجيع نحو إمكانية إنشاء عمليات تكميلية بين الفريق العامل وهيئة نزع السلاح من أجل المساهمة في المناقشة بشأن صياغة توصيات مناسبة ومحددة لتقديمها إلى الجمعية العامة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

وسنواصل العمل بشكل فعّال وشامل في الفريق العامل المفتوح العضوية وفي العديد من المحافل الأخرى، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح، لتحقيق الهدف الوحيد لصالح البشرية جمعاء، وهو الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة لنفسها قبل ٧٠ عاما، أي تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وبالنسبة كولومبيا فإن جميع جهود نزع السلاح وعدم الانتشار يجب أن تدعمها تدابير شاملة لبناء الثقة والشفافية والحوار الجاري. وهذا لن يكون ممكنا من دون توفر الإرادة والمرونة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، لن يكون لجهود إحلال السلام معناها الكامل إذا ما تعين على البشرية الاستمرار في التعامل مع خطر الأسلحة النووية.

أخيرا، وعلى الرغم من نتائج الاستفتاء الذي عقد في ٢ تشرين الأول/أكتوبر والذي رفضه فيه مواطنونا الموافقة على اتفاق السلام الموقع مع القوات الثورية الكولومبية، ولا تزال كولومبيا ملتزمة بالتفاوض والسعي إلى السلام كوسيلة لضمان وجود مجتمع شمولي ومتحد يمكن فيه التصدي للتحديات بتضامن في إطار سيادة القانون، واحترام الاختلافات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ كولومبيا والرئيس سانتوس كالديرون على منحهما جائزة نوبل للسلام. وآمل أن تكون بشير خير للجميع في كولومبيا وفي بقية مناطق العالم التي تسعى إلى الحلول السلمية. وربما يكون هذا مصدر إلهام حتى بالنسبة لنا هنا في اللجنة الأولى.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم ولأعضاء المكتب دعم وفدي الكامل في اضطلاعكم بمسؤولياتكم.

تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2).

إن التزام بنغلاديش بنزع السلاح العام والكامل مترسخ في دستورنا ويظل أساسيا في سعينا لتحقيق أهداف سياستنا الخارجية. ربما تفسير ذلك مرده إلى كون بنغلاديش عادة من أوائل البلدان في جنوب آسيا التي تتقدم الصفوف في تحمل

التزاماتها بموجب جميع المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

لأسباب واضحة، نلاحظ مع القلق في الآونة الأخيرة كلاما شاذا صادر من منطقتنا بشأن تهديدات محتملة لاستخدام الأسلحة النووية.

وحتى عندما نود أن نرى أن أي سقوط من هذا القبيل يعد احتمالا بعيدا، فإن الخطر الكامن وراء هذه التهديدات لا يمكن إلا أن يزيد من تصعيد التوتر الإقليمي والشعور بانعدام الأمن. وما زلنا مقتنعين بأن الضمان النهائي للسلم والأمن في منطقتنا وفي أنحاء أخرى من العالم، لا يمكن كفالته إلا من خلال الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونعتقد أن ذلك هو الرسالة المدوية التي سمعناها في اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، الذي احتفلنا به هنا في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

ولا شك في أذهاننا أن جميع الدول الأعضاء المسؤولة تتقاسم التزاما راسخا بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. بيد أن هناك اختلافات في الآراء بشأن السبل والوسائل والوتيرة لتحقيق ذلك الهدف. وقد يكون ذلك متوقعا في نظام متعدد الأطراف يسعى إلى التمسك بنظام قائم على القواعد في سياق دولي متقلب. لذا، فإننا نميل إلى الاستماع إلى جميع الآراء والنهج المختلفة، ونؤيد طريق المضي قدما الذي يستند إلى توليف مختلف النُهُج التي توجت هدفنا المشترك.

وفي سياق انشغال الدول الأعضاء المستمر بجدول أعمال نزع السلاح النووي، فقد جمعنا بالفعل فهما وافيا ورؤية متعمقة للتعقيدات التي ينطوي عليها الأمر والتي تدفعنا إلى اتخاذ إجراءات مجدية. ومع ذلك، ورغم الإرادة السياسية المعلنة، فقد وصلنا إلى المرحلة التي لم نسمح فيها لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بالتوصل إلى نتائج ملموسة على مدى عقود، مما أدى إلى تعميق الشعور بالإحباط وانعدام الأمن لجميع على نحو شامل. وربما لا يوجد أي سبب قاهر من شأنه أن يبرر لنا توجيه أصابع الاتهام إلى عدد كبير من الأعضاء من أجل التماس طرق بديلة، ولكن مشروعة، لإخراجنا من هذا المأزق.

ونحن بوصفنا أحد الوفود، لا نخطئ عند الاعتراف بالجهد الذي تبذله دولتان من الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض الأسلحة النووية. وعلى غرار العديد من الآخرين، نتشاطر القلق إزاء وتيرة التقدم لهذه التخفيضات – ولا سيما إزاء خلفية استمرار التحسين النوعي للأسلحة النووية ووسائل إيصالها. إننا نسمع الحجج المؤيدة للاحتفاظ بالأسلحة النووية لصالح الاستقرار الاستراتيجي، ومع ذلك فإننا نرى محاولات منتظمة يجري القيام بها بشأن إجراءات أو مخططات مزعومة لتقويض مفهوم الاستقرار هذا من جانب جهة أو أخرى. وقد نشهد في تدابير موازية انتشار عدد من المجموعات الحصرية أو المبادرات التي تميل إلى تحديد قواعد ومعايير نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، والحفاظ على ما يسمى بصلاحيات الدول الحائزة للأسلحة النووية.

وحجتنا أن مفاهيم الاستقرار والأمن والردع من وجهة نظر استراتيجية ليست بالضرورة مبنية على امتلاك الأسلحة النووية. والزعم بأن توفر البيئة الدولية المناسبة للتخلي عن الأسلحة النووية قد يكون قصير الأمد، لأن تصور أي حالة مواتية على الأرجح ستعتمه التفسيرات الذاتية. ومن وجهة نظرنا، وبوجود ثلاث دول حائزة للأسلحة النووية في منطقتنا، فإن أي مفهوم دقيق للضمانات الأمنية المقدمة من الأسلحة النووية يبدو هزيلا جدا بالمقارنة مع الضرورات الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية، أو حتى التهديد باستخدامها.

ومن الأهمية بمكان أن ندرك أنه بدون عملية نزع سلاح نووي عالمية وغير تمييزية ويمكن التحقق منها، فمن المرجح أن يستمر الانتشار النووي والإرهاب النووي على الرغم من جميع الجهود الرامية إلى إيجاد الحلول، وفرض الجزاءات أو بناء

الجدران الواقية. ولذلك، تنضم بنغلاديش دائما إلى الآخرين في الدعوة إلى التنفيذ الذي يعزز بعضه بعضا للركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مع إيلاء الأولوية المطابقة لكل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالمثل، أيدنا باستمرار الدعوة إلى اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تعالج طائفة كاملة من المسائل المعنية. وفي انتظار هذا التطور، نحن منفتحون على استكشاف الإمكانيات الأخرى التي يمكن أن تكون بمثابة لبنات أساسية لبلوغ ذلك الهدف، كما تكمل النظام القانوني القائم، ولا سيما أحكام معاهدة عدم الانتشار. ونعتقد أن بعض النهج الجديدة التي تم طرحها على طاولة المفاوضات في هذه اللجنة تستحق أن ننظر فيها من هذا المنظور.

ومن نفس المنطلق، نعترف بوصفه قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي تم اتخاذه الشهر الماضي بوصفه دعامة أخرى لتعزيز عالمية المعاهدة. ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير المتكررة التي تفيد بإجراء تجارب نووية، الأمر الذي يلقي بظلاله على الحالة الأمنية العامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها.

ويساورنا قلق مماثل إزاء التقارير التي تفيد باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في حالة النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط، ونشير إلى التزامنا الثابت بتأييد أي مبادرة بناءة للتحقيق في هذه التقارير، وإزالة ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وضمان مساءلة المسؤولين عن هذا الاستخدام إذا ثبت بما لا يدع مجالا للشك.

ونشعر كذلك بالانزعاج الشديد إزاء الضرر الناجم عن استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق المأهولة بالسكان، ولا سيما في النزاع نفسه. إن الاحتمال المخيف المتمثل في سعي الإرهابيين والجهات الأخرى من غير الدول للحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل والحصول على تلك الأسلحة، ربما أصبح واقعا أكثر مما كان متصورا في السابق. ومع التقدم السريع في التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك التكنولوجيا النانوية والذكاء الاصطناعي، هناك احتمال تفاقم هذه التهديدات.

وبدون التسبب في خطر لا مبرر له، ربما كان من المستصوب الاستمرار في تعميم هذه المسائل في مناقشاتنا في اللجنة الأولى والمحافل الأخرى ذات الصلة. ونرى ميزة في الاقتراح المقدم مؤخرا إلى مؤتمر نزع السلاح بالنظر في التفاوض على صك دولي بشأن قمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وفي بنغلاديش، إذ نوسع مبادراتنا لتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية، فإننا نظل ملتزمين بالعمل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الدوليين الآخرين في ضمان بذل العناية الواجبة في السلامة والأمن النوويين. نحن نتطلع إلى مؤتمر قمة الأمن النووي الذي ستعقده الوكالة في وقت لاحق من هذا العام لحشد مزيد من الدعم الدولي لضمان الأمن النووي في جميع القطاعات، بما تشغيل المنشآت النووية عبر الإنترنت.

وبفضل أنشطة بنغلاديش الإنمائية التي تمتد الآن تدريجيا لتشمل المحيطات والفضاء الخارجي، فإنها تولي اهتماما أكبر بمنع حدوث سباق تسلح في تلك المجالات، بما في ذلك عن طريق تدوين القواعد بصورة قانونية. وفي حين أن تدابير الثقة وبناء الثقة يمكن أن تكون مفيدة في منع تسليح الفضاء الخارجي، لا يمكن إنكار أهمية إبرام صك دولي ملزم قانونا في هذا الشأن في إطار اختصاص مؤتمر نزع السلاح.

وتنظر بنغلاديش في إمكانية التصديق على معاهدة تجارة الأسلحة، ونحن نواصل حضور اجتماعات الدول الأطراف بصفة مراقب. ونحن نقدّر النتائج التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في الاجتماع السادس الذي يعقد مرة كل سنتين بشأن

تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد هنا في حزيران/يونيه. إن الاعتراف بالتهديدات الناشئة التي تشكلها التكنولوجيات الجديدة في تصنيع وإعادة إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ينبغي أن يساعد في تعزيز جهود التعاون الدولي الرامية إلى منع هذا الانتشار، ولا سيما في البيئات المحدودة الموارد. وفي هذا السياق، نؤكد من جديد تقديرنا للدعم الذي ما زلنا نتلقاه من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، ومقره في كاتماندو.

وبوصف بنغلاديش بلدا يمر بمرحلة انتقالية، فإن لها مصلحة مشروعة في تأييد قضية نزع السلاح العام الكامل، وتحض على توجيه الموارد الضخمة التي تم نشرها من أجل تكديس الأسلحة، نحو الشواغل التي تستحقها المتمثلة بالتنمية المستدامة والحفاظ على السلام. وبطريقتنا المتواضعة، واصلنا بذل الجهود لممارسة القيادة الأخلاقية للعمل الجماعي الدولي لمكافحة الفقر والجوع وآثار تغير المناخ. وبطريقة مماثلة، سوف نواصل متابعة جدول أعمال نزع السلاح داخل الأمم المتحدة وخارجها. ولعل سجلنا بالامتناع عن التصويت على أي مشروع قرار أو اقتراح في اللجنة الأولى غني عن التعليق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذا الصباح كانت لدينا أنباء سارة لكولومبيا والرئيس سانتوس كالديرون. لدي مزيد من الأخبار الآن، ولكنه خبر محزن. لقد تلقت للتو نبأ وفاة غريميا أسميروم تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا، وصديقنا الشخصي. وباسم جميع أعضاء اللجنة الأولى، أقدم خالص التعازي القلبية إلى أسرة غريميا وإريتريا. تغمده الله بواسع رحمته.

السيد تسيمباليوك (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد أوكرانيا أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأتطلع خلال جلستنا اليوم إلى حوار بناء وموجه نحو النتائج.

تؤيد أوكرانيا البيان الذي أُدْلِيَ به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/67/PV.77).

ما انفكت أوكرانيا تؤيد نهجا متعدد الأطراف نحو برنامج نزع السلاح والأمن الدولي. ونسلم بالصعوبات أمام تنفيذ المعاهدات الدولية القائمة ووضع آليات جديدة حيز النفاذ، ونسلم أيضا بالجمود في مفاوضات نزع السلاح. ومع ذلك، لا يزال بلدي ملتزما التزاما كاملا بصون وتعزيز الآلية الحالية لنزع السلاح والتعاون الدولي. إننا نجهد لتعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

نتفق مع الرأي القائل بأن استعمال الأسلحة النووية يشكل أخطر التهديدات التي تواجهها البشرية اليوم. ونعتقد أن من الضروري تعزيز التعاون الدولي من أجل تعزيز النظام الدولي الراهن لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن أوكرانيا على الرغم من تضررها من العدوان العسكري الروسي واحتلال أراضيها في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال تعتبر معاهدة عدم الانتشار عنصرا رئيسيا من عناصر نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونؤيد بالكامل التنفيذ الفعّال لها والاستمرار في تعزيزها وتحقيق عالميتها. وتؤيد أوكرانيا على الدوام تخفيض الترسانات النووية، ووقف تحديث الأسلحة النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية والاستراتيجية للدول.

إن القرار التاريخي لبلدي بالتخلي عن الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية يستند أساسا إلى ضمانات أمنية دولية واضحة وفرتها مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، ووقعتها أوكرانيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الروسي. وقد أكدت مجددا الدول الموقعة على المذكرة التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سلامة أراضي أوكرانيا او استقلالها السياسي، وشددت على أنها لن

تستخدم أسلحتها البتة ضد أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن النفس أو غير ذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ونرى من الضروري إعادة التشديد على أنه تم توقيع المذكرة فيما يتصل بالتزامات أوكرانيا بإزالة جميع الأسلحة النووية من أراضيها في غضون فترة محددة. ونتيجة لذلك، تنازلنا عن جميع ترساناتنا النووية. والآن، في المقابل، ينتهك الاتحاد الروسي سيادتنا وسلامتنا الإقليمية بشكل صريح، وهو من بين الدول الضامنة بموجب مذكرة بودابست. والموقف الذي نتخذه مفاده أن هذه المذكرة صالحة وينبغي أن تتقيد بها جميع الدول الموقعة عليها.

وفي الوقت نفسه، ندرك الأهمية الحيوية لاجراء المزيد من التفاوض على وثيقة متعددة الأطراف وملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي لنا أن نسخر جميع الآليات المؤسسية القائمة لتعزيز النظر بصورة فعلية في الوفاء بهذا الهدف. وفي ذلك الصدد، يمكن أن توفر عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أحد المنتديات المناسبة لإجراء المفاوضات ذات الصلة.

أما المنتدى الآخر ذو الصلة فيمكن أن نجده في مؤتمر نزع السلاح. ولكن، مما يخيب آمالنا بشدة أننا شهدنا عدم قدرة الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على تحقيق طفرة حقيقية أثناء دورة عام ٢٠١٦، طفرة تمكنها من الوفاء بولايتها. تناشد أوكرانيا من أجل التحلي بقدر أكبر من الإرادة السياسية في جهود نزع السلاح. لا بد من إيجاد السُبل الكفيلة بكسر طوق الجمود في عملية التفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أنه، على الرغم من الفترة المتطاولة للمسيرة البطيئة للمنتدى، لم تُستنفد بعد الامكانية الكامنة لدى المنتدى، وأن الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح سوف تبدي الاهتمام اللازم لتوحيد الجهود من أجل التغلب على الجمود الحالي.

لقد استولت روسيا على المرافق والمنشآت والمواد النووية الأوكرانية الموجودة في شبه جزيرة القرم. وتعلن الدولة المعتدية حقها في نشر الأسلحة النووية، واستعادة الحقبة السوفياتية لمرافق التخزين النووية، ونشر وسائل إيصالها في شبه الجزيرة. وتنفيذ هذه الخطط في نهاية المطاف سوف ينتهك نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. ويولد خطر زيادة المساعي في هذا المجال. وينبغي أن نتذكر دائما أن شبه جزيرة القرم الأوكرانية تحتلها روسيا وتستخدمها حاليا مكانا للتجارب العسكرية. وعلاوة على ذلك، إن قرار روسيا بتعليق اتفاق إدارة البلوتونيوم والتخلص منه دليل آخر على أن الكرملين حريص على تسريع سباق تسلح جديد. إن شبه جزيرة القرم التي تضم منتجعات جميلة على البحر توفر حاليا موقع إطلاق للجيش الروسي.

نعرب عن احتجاجنا الشديد على هذه الإجراءات. لقد ترك العدوان المستمر مصادر النويدات المشعة في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك من دون مراقبة. إن العديد من مواقع الصناعة الكيميائية ذات الخطورة العالية دُمرت نتيجة للعدوان العسكري الروسي. إن الحالة الراهنة عرضة بدرجة كبيرة لارتكاب أعمال إرهابية، بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية الخطرة والعوامل الخطيرة المسببة للأمراض أو المواد المشعة. كذلك فإنها تحفز على زيادة التفكير في الأخطار الحقيقية والمحتملة التي تتجاوز كثيرا المنطقة.

في هذه الأجواء المسمومة، تعلق أوكرانيا أهمية كبرى على الحفاظ على أعلى معايير السلامة والأمن النوويين. وطيلة السنتين الماضيتين، عملت أوكرانيا كثيرا على تحسين وتعزيز النظام الوطني لتوفير الحماية البدنية للمرافق والمواد. لقد تم وضع خطط عمل شاملة في حالة التخريب والأزمات وطبقت ذلك في جميع محطات الطاقة النووية الأوكرانية. لقد تمت بعناية كاملة دراسة وتحديث مشاريع نُظم الحماية المادية

للمرافق النووية. أُعِدت خطة وطنية متكاملة لدعم الأمن النووي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

وبالإضافة إلى اتخاذ جميع التدابير الوطنية اللازمة لكفالة أعلى مستويات الحماية البدنية للمرافق والمواد النووية، تفي أوكرانيا تماما بالتزاماتها الدولية في مجال الآمان والأمن النوويين. ونبذل كل جهد ممكن لمنع ودرء جميع المحاولات المحتملة للإرهابيين للقيام بأنشطة هدامة ضد محطات الطاقة النووية وغيرها من الهياكل الأساسية النووية الحساسة. إن النظام الحكومي للحماية البدنية للمواقع النووية في حالة تأهب قصوى، وقد وُضعت موضع التنفيذ خطط التفاعل بين الهيئات الحكومية الأوكرانية في حالة وقوع حوادث تخريب.

إن أوكرانيا ملتزمة التزاما قويا بالوفاء بالمبادئ والأهداف المكرسة في الوثائق الختامية لقمة الأمن النووي للفترة ٢٠١٠-٢٠١٦. ونرحب بقرار إنشاء فريق الاتصال الرامي إلى النهوض بتنفيذ الالتزامات الأمنية النووية.

تؤيد أوكرانيا إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي سيشكل بدء نفاذها وثبة ملموسة نحو بلوغ الهدف النبيل المتمثل في عالَم آمن وهادئ وخالٍ من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تؤيدُ أوكرانيا البيان الوزاري المشترك الصادر عن الاجتماع الوزاري الثامن بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وبصفتها دولة غير دائمة العضوية، وقرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي اعتمد في ٢٣ أيلول/سبتمبر.

نشعر بالتشجيع لتوقيع ١٨٣ دولة على المعاهدة وتصديق ١٦٦ دولة عليها، بما في ذلك ٣٦ من الدول الـ ٤٤ الوارد ذكرها في المرفق ٢ التي يلزم تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وفي حين أننا نعتقد أن وقف التجارب النووية الذي أعلنته دول مختلفة بصورة طوعية يؤدي دوراً ضرورياً، إلا أنه غير كاف ولن يحل أبداً محل الطابع الملزم قانوناً لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك، فإن أوكرانيا تدعو كل الدول التي لم توقع أو تصدق على تلك المعاهدة بعد، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء. والتجربة النووية الخامسة التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦- بعد تجاربها النووية في أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣- تؤكد الضرورة الملحة لنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وما فتئنا نصر على أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها سيكون ضرورياً للحد من الانتشار النووي والنهوض بهدف نزع السلاح النووي. وتناشد أوكرانيا الدول بقوة للعمل على إيجاد أرضية مشتركة بشأن مسألة مخزونات المواد الانشطارية الموجودة والبدء الفوري للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ولا تزال معالجة القوة التدميرية الهائلة للأسلحة التقليدية ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي، ولا سيما في سياق الأمن الإقليمي. وعلينا اليوم أن نتصدى بأعلى درجات المسؤولية لمسألة النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية وتكديسها وإساءة استخدامها. فالعدوان العسكري الروسي على أوكرانيا باستخدام القوات العسكرية النظامية المسلحة بأنواع حديثة من الأسلحة والذخائر التقليدية ألحق أضراراً بالغة بالنظام القائم على تحديد الأسلحة التقليدية. والاتحاد الروسي يواصل عملياته الضخمة لنقل البضائع العسكرية إلى أراضينا، إلى شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، عن طريق القنوات التي يسيطر عليها الكرملين، مما يزعزع الاستقرار عمداً لا في المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل ويقوض أمن المنطقة الأوروبية بأسرها، في تجاهل تام لنداءات المجتمع الدولي المستمرة لوضع ضوابط فعالة للحدود.

وخلال الاجتماعات الخاصة العديدة، قدمنا إثباتا فوتوغرافياً للأسلحة والمعدات على أراضينا لا يملكها سوى القوات الروسية، بما في ذلك نسخ الدبابة T-72 و T-90، وحاملة الأفراد المدرعة BTR-82A والنظام المسمى بانتسير S1– للدفاع الجوي، والرادار Zoopark-1، ونظم الصواريخ غراد –K ونظام BUK-M1 ولنا معه ذكريات فاجعة. ولا يحق لنا أن نغمض أعيننا إزاء الإمدادات غير المشروعة من الأسلحة التقليدية الواردة من الاتحاد الروسي إلى أوكرانيا.

وأوكرانيا تدين إجراء التمارين العسكرية ”القوقاز ٢٠١٦“، التي تجرى في الأراضي المحتلة وعلى مقربة من حدود أوكرانيا. وخلال الفترة من ٢٥ إلى ٣١ آب/أغسطس، حركت روسيا في الاتجاه الجنوبي الغربي قوة عسكرية مشتركة تتألف من قرابة ١٠٠ ٠٠٠ جندي، من بينهم ٤١ ٠٠٠ جندي بالقرب من حدود أوكرانيا، إلى جانب أكثر من ٢ ٥٠٠ مركبة قتالية و ٦٠ سفينة و ٤٠٠ طائرة ومروحية. وأجريت تدريبات للقيادة والطواقم في صفوف قوات الجيشين الأول والثاني التابعين لقوات الاحتلال الروسي في دونباس خلال الفترة من ٥ إلى ٩ أيلول/سبتمبر. وأصبحت تلك ممارسة منتظمة في الآونة الأخيرة.

ومعظم الأعضاء يعرفون بوجود بعثة المراقبة الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتقاريرها اليومية تبين بوضوح الدليل على النشاط العسكري الروسي في شرق بلدي، وهو ما لاحظته الأمم المتحدة أيضاً. وخلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، أبلغت بعثة الرصد الخاصة عن وقوع أكثر من ٧٠٠ انفجار في منطقة دونباس بأوكرانيا. وتصدر تقارير مماثلة بأرقام مماثلة يومياً منذ بدأت بعثة الرصد عملها.

وأوكرانيا تقر بالدور الهام لاتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر في معالجة التدابير العلاجية بعد انتهاء النزاع من أجل التقليل من المخاطر وآثار المتفجرات من مخلفات الحرب إلى أدنى حد ممكن. وكدولة طرف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام لأكثر من ١٠ سنوات، فإن أوكرانيا تقر بدورها الأساسي في التقليل من أخطار الألغام الأرضية وآثارها إلى أدنى حد. وعلى الرغم من مواجهة أوكرانيا لتحديات أمنية كبيرة حالياً بسبب الحرب الهجين التي تشن ضد بلدنا، فإنها تمتثل تماماً لالتزاماتها بموجب تلك المعاهدات.

ونتيجة للعدوان المسلح الروسي والهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المشروعة التي تسيطر عليها روسيا والتي تعمل في مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا، يتعين على بلدنا معالجة عدد متزايد بشكل كبير من المخلفات المتفجرة للحرب مما يسبب خسائر فادحة بين المدنيين، ومنهم أطفال. والمتفجرات من مخلفات الحرب هذه، فضلاً عن الألغام المضادة للأفراد ذات الآثار العشوائية، تزرعها جماعات مسلحة غير قانونية في المناطق السكنية وعلى الطرق التي تربط المناطق المأهولة بالسكان، مما يشكل انتهاكاً للاتفاقية. وتشكل تلك الجماعات خطراً على السكان المدنيين أكبر من خطر الأفراد العسكريين. وأوكرانيا ترى أن من الأهمية بمكان أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن لضمان التنفيذ السليم لاتفاقية الأسلحة التقليدية ومعاهدة حظر الألغام. وتعلق أوكرانيا أهمية كبيرة على زيادة تعميق التعاون مع الشركاء الدوليين في هذا الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكِّر الوفود بأن تقصر بياناتها على ١٠ دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية، حسب اتفاقنا في بداية عملنا في اللجنة الأولى.

السيد راتراي (جامايكا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالقول إنني، مثلكم، سيدي الرئيس، أصبت بصدمة عميقة حين علمت بالوفاة المفاجئة لصديقنا وزميلنا العزيز

غيرما أسميرون تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا، وأود أن أعرب عن أعمق تعازي لحكومته وزملائه في البعثة الدائمة، وقبل كل شيء، لأسرته وأصدقائه.

أؤيد البيان الذي أدلي به باسم حركة بلدان عدم الانحياز وبيان الجماعة الكاريبية (انظر A/C.1/71/PV.2).

وأود أيضا أن أهنئكم بحرارة، السفير بوكادوم، وأعضاء مكتبكم على انتخابكم الموفق لتوجيه أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ويمكنكم أن تتأكدوا من دعم وفدي الكامل في توجيهكم لمداولاتنا.

مناقشاتنا لهذا العام تجرى على خلفية استمرار الشواغل الأمنية المتزايدة ومظاهر القلق التي تنتاب جميع أنحاء العالم. فالطابع المتفشي الذي يبدو عصياً على الحل للتهديدات الأمنية التي تواجهنا هو بمثابة تذكرة صارخة لنا كمجتمع دولي بأن واجباتنا والتزاماتنا فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين تفرض مسؤولية جسيمة ينبغي ألا يستخف بها. وإذ ننظر في جدول أعمالنا، علينا ألا نفكر في هذه التحديات فحسب، بل نعزز عزمنا على الاستجابة لها بفعالية. وبالنسبة لوفدي، سيبقى ذلك في طليعة نهجنا في عمل اللجنة الأولى.

وعلينا أيضا أن ندرك أن مواطنينا لا يستطيعون أن يعيشوا حياة مثمرة ومنتجة إن لم يعيشوا في بيئات سلمية وآمنة. وبالتالي، يجب أن تستند مداولاتنا في كل مرحلة إلى حقيقة أن أعمالنا يجب أن تؤثر بشكل إيجابي على حياة المواطنين العاديين وأن تحولها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تظل مداولاتنا مستمدة من الاعتراف بأن هناك علاقة متبادلة لا يمكن تجزئتها بين السلم والأمن ونزع السلاح والتنمية.

ونحن ندرك أن تلك العلاقة الأساسية والمتكاملة ينبغي أن تعزز إجراءاتنا كمجتمع دولي. وما لم نكن مستعدين لمجابهة ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع، فإن الجهود الرامية إلى التصدي للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تبذر بذور السخط وانعدام الأمن ستذهب سدى.

وكما أكد رئيس وزراء بلدي مجددا في بيانه بشأن السياسات الذي أدلى به مؤخرا أمام الجمعية العامة (انظر A/71/PV.18)، لا يمكننا أن نتوقع ضمان السلام والأمن المستدامين دون تهيئة الظروف الاقتصادية المواتية التي ستوفر الفرص لتمكين الأفراد. وكما أكدنا بصورة جماعية باعتماد خطة عام ٢٠٣٠، فإن اتباع نهج متعدد الأوجه ومتعدد الأبعاد يكتسي أهمية محورية في محاولاتنا لوضع حد لأسباب عدم الاستقرار وانعدام الأمن في مجتمعاتنا. ولذلك، فإن وفد بلدي مطمئن بسبب تقرير الأمين العام (A/71/152) المعنون ”الصلة بين نزع السلاح والتنمية“، والذي يحدد المناطق التي يجري فيها بالفعل العمل في هذا الميدان. وتشجعنا أيضا الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التنسيق بين الوكالات وإدماج المواضيع المتصلة بالأمن في متابعة برنامج عمل التنمية المستدامة.

إن مناقشاتنا يجب أن تكون مفتوحة ونزيهة وصريحة. ويجب أن تركز على الحاجة الملحة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل بقدر تركيزها على مراقبة انتشار وحيازة واستخدام الأسلحة التقليدية غير المشروعة. وتؤكد جامايكا مجددا التزامها الثابت بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وتؤيد تأييدا كاملا الجهود المبذولة للمضي قدما بالمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. وقد شاركنا بنشاط في العمل الشامل للجميع الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية وندعم التوصيات الهامة الواردة في تقريره (انظر A/71/371)، ولا سيما المؤتمر الذي ستعقده الجمعية العامة في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية، تفضي إلى إزالتها تماما. وما زلنا مقتنعين بأن فرض حظر شامل على الأسلحة النووية هو الخطوة الواقعية التالية في مسارنا الجماعي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نرحب بنتيجة المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة فيما نسعى إلى وضع إطار قوي للتنفيذ الفعال للمعاهدة. وفي العام الماضي، قمنا بعدد من الأنشطة التشريعية والتنظيمية، دعما لجهودنا الرامية إلى تنفيذ المعاهدة تنفيذا كاملا. وإننا ممتنون بشكل خاص على المساعدة التي نتلقاها من برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

إن جهودنا الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه، هي أولوية عليا بالنسبة لحكومتنا. وبالتالي، فقد تشرفت جامايكا برئاسة الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل أداتان مُكملتان في جهودنا للتصدي للاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة، التي تلحق بمجتمعنا أضرارا لا توصف وتؤخر تحقيق تطلعاتنا الإنمائية. وبناء عليه، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تعترف الوثيقة الختامية للاجتماع السادس بالصلة بين الاتجار غير المشروع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنه يمهد الطريق للمؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، فيما نسعى إلى تنشيط عملية برنامج العمل.

ويجب أن يكون الإطار المؤسسي للنهوض بالمناقشات المتعلقة بنزع السلاح والسلم والأمن الدوليين مستجيبا لتحديات البيئة الأمنية الحالية. ولهذا السبب، يجب أن نضمن أن تعمل آلية نزع السلاح على نحو كامل وفعال. وحيثما يكون من الواضح أن هذه الفعالية معرضة للخطر، يجب أن نتحلى بالجرأة الكافية لاتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تمكننا من البقاء أوفياء لالتزاماتنا بضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن مؤتمر نزع السلاح متعثر منذ سنوات في جهوده الرامية إلى معالجة مسألة نزع السلاح النووي. ويجب البحث عن بدائل مجدية حتى لا نركن إلى التقاعس بسبب الاعتماد كلياً على آلية لم يعد عملها فعالا منذ عقود. ولذلك، فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام بأن كسر حالة الجمود في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح وتحديث نهجها أمران بالغا الأهمية للتمكين من إحراز تقدم حقيقي.

ن الدعم القيّم الذي تقدمه الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء في بناء القدرات من أجل التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين سيظل أمرا أساسيا بالنسبة لمساعينا الجماعية. ولذلك، وبعد الاطلاع على تقارير الأمين العام العديدة، يسر وفد بلدي أن ينوه بالعمل المضطلع به من خلال برنامج الأمم المتحدة لمعلومات نزع السلاح ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح وطائفة من كيانات الأمم المتحدة الأخرى. فعمل هذه الكيانات يكفل أن تستفيد بلدان مثل بلدي من نطاق واسع من الدعم التقني والدعم في مجال بناء القدرات من أجل التصدي بفعالية لتحدياتنا الأمنية المعاصرة.

وفي هذا الصدد، فإنني أقرّ وأنوه علنا بالمساعدة التي تقدمها المراكز الإقليمية، والتي نحتفل بالذكرى السنوية الثلاثين لإنشائها في هذا العام. ونحن نتذكر جيدا المناقشات والمداولات المبكرة والتي استرشدت بها هذه المراكز في الدور الهام الذي أمكنها القيام به في دعم وتعزيز الهدف المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونقدر الأعمال التي تضطلع بها المراكز القائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي آسيا والمحيط الهادئ، وفي أفريقيا.

وهناك أيضا مجال للتعاون بين الأمم المتحدة والكيانات الأخرى المكلفة بدعم واستكمال الجهود الرامية إلى نزع السلاح وصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نتطلع إلى اعتماد مشروع قرار الجمعية العامة الافتتاحي المكرس لزيادة

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ولا نزال نقدر الدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي توسع آفاقها من أجل تحديد الكيفية التي يمكن بها دعم النهج الكلي حيال نزع السلاح والتنمية، الذي سبق وتكلمت بشأنه.

إن وفد بلدي مقتنع بأن اللجنة الأولى مهيأة لإحداث تغيير. فلنتأكد ليس من اغتنام الفرصة من أجل القيام بذلك فحسب، بل من اغتنامها إلى أقصى حد. وأؤكد لكم، سيدي، التزام جامايكا الثابت بدعم ذلك المسعى، بينما نناضل من أجل إيجاد عالم يمكننا جميعا أن نتعايش فيه سلميا.

السيد كورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أشارك في التعبير عن الحزن على فقدان الممثل الدائم لإريتريا.

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الـ ٣٣ الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في هذه الدورة للجمعية العامة. كما نعرب عن تقديرنا للسفير فان أوستيروم، ممثل هولندا، على ما قام به من عمل في منصب الرئيس خلال الدورة السابقة.

إن لمنطقتنا تقليدا طويل العهد على صعيد تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. ونحن مصممون وملتزمون التزاما راسخا بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق منه بوصفه الأولوية القصوى لجماعتنا، فضلا عن الحاجة إلى تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. واليوم، تكرر الدول الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التأكيد على ضرورة المضي قدماً نحو الهدف الرئيسي المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وعلى ذلك، فإننا نعارض تعزيز الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة، إذ أن ذلك يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي. كما إننا نؤكد ضرورة القضاء على دور الأسلحة النووية في العقائد الاستراتيجية وفي السياسات الأمنية.

وترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناقشات واستنتاجات الدورات الثلاث للفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ بموجب القرار ٣٣/٧٠ لوضع مقترحات تتناول بشكل موضوعي التدابير القانونية الملموسة والفعالة والأحكام والقواعد القانونية الضرورية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

ونحن ملتزمون بعملية متعددة الأطراف للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر وإزالة الأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها وقابلة للتحقق، على النحو المقترح خلال المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية الذي عُقد في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. فهذا الصك يمثل تدبيرا ضروريا لتحقيق نزع السلاح النووي ومن شأنه أن يفي بالتزام جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على النحو الوارد في المادة السادسة من المعاهدة. كما ترحب الجماعة بالتقرير الصادر عن آخر دورة للفريق العامل المفتوح باب العضوية (انظر A/71/371)، في آب/أغسطس، والذي أوصى فيه الفريق بأن تعمل الدول الأعضاء في الجمعية العامة خلال هذه الدورة لعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧، يكون مفتوحا أمام جميع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني من أجل التفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية بهدف إزالتها بالكامل.

ونعيد التأكيد على أن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى، المتفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥، لا يخول لأي دولة حيازة الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. ولذلك، فإننا نرفض ما ورد في

البيان المشترك الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والذي أكدت فيه تلك الدول أن برامجها لصيانة وإدارة مخزوناتها النووية تتسق مع أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل. ونحن نرى أن ذلك التأكيد غير صحيح.

وتكرر الجماعة، في الذكرى السنوية العشرين لإبرام معاهدة الحظر الشامل، تأكيد الأهمية الحيوية والطابع الملح للتبكير ببدء نفاذ تلك المعاهدة. ونحث دول المرفق ٢، التي يمثل تصديقها أمرا ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على تسريع عملية التوقيع أو التصديق على هذا الصك الدولي الهام في أقرب وقت ممكن. كما نشدد على الحاجة الماسة إلى إحراز تقدم بشأن هذا الأمر وغيره من التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي بغية إنفاذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وتدعو الجماعة جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى أو أي تجارب أخرى ذات صلة لا تُستخدم فيها مواد متفجرة، بما في ذلك تجارب دون المستوى الحرج وتلك التي يتم إجراؤها بواسطة الحواسيب ذات القدرة الفائقة، من أجل تحسين الأسلحة النووية.

إننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء الوكالة البرازيلية – الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها ونشدد على أهمية هذه المبادرة والطابع الرائد لها في النهوض بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة. وفعاليتها تتجسد في تعاونها الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونشيد بخطة العمل الشاملة المشتركة بين إيران ومجموعة الأعضاء الخمسة الدائمين زائدا واحدا ونحث على استمرار مشاركة جميع الأطراف ومشاركة الوكالة، من أجل تنفيذها بالكامل.

وتشدد الجماعة على وجوب استمرار العمل على المستوى المتعدد الأطراف في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والعمل يجب أن يجري بطريقة شفافة وغير تمييزية وينبغي أن يؤدي إلى اعتماد صكوك ملزمة قانونا بشأن وسم وتعقب الأسلحة والسمسرة غير المشروعة، بغية منع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر إلى السوق غير المشروعة.

ونحيط علما بنتائج الاجتماع السادس من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والذي عُقد في حزيران/يونيه، ونشكر جامايكا على دورها في رئاسة تلك العملية، وكذلك على نتائج الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٥. ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثالث، الذي سيُعقد في عام ٢٠١٨، حتى نتمكن من معالجة التحديات المستمرة المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة وتنفيذ ”الصك الدولي الذي يُمكِّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها“. ونتطلع إلى معالجة الحاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين، وآثار التطورات الجديدة في تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما يصاحبها من خطر تحويل وجهة هذه الأسلحة إلى الأسواق غير المشروعة.

وتسلم الدول الأعضاء في الجماعة بالصعوبات المتأصلة في التعامل مع تصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها ومكوناتها وذخائرها ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة. فالتراكم المفرط لهذه الأسلحة وانتشارها دون ضوابط في مناطق عديدة من العالم يتسببان في طائفة واسعة من المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ويشكلان تهديدا خطيرا للسلام والمصالحة والسلامة والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة على مستويات عديدة.

وتتوقع الجماعة أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة، أول صك ملزم قانونا بشأن تجارة الأسلحة، في توفير استجابة فعالة

للعواقب الخطيرة للاتجار غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة. ونحرؤ على الإعراب عن الأمل في أن تسهم المعاهدة في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وفي نفس الوقت، وفي ضوء دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ندعو إلى تطبيق المعاهدة بطريقة متوازنة وشفافة وموضوعية وإلى ضمان احترام الحق السيادي لجميع الدول في الدفاع عن نفسها، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة.

لا تزال مسألة الألغام المضادة للأفراد تستوجب اهتمام المجتمع الدولي. ونُذَكِّر مع التقدير بإعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام. ونحن ندرك قيمة العمل الذي تقوم به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على أهمية التعاون في إزالة الألغام لأغراض إنسانية ومساعدة الضحايا، ونأمل أن تستمر النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة.

وتدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من المعاناة الناجمة عن الذخائر العنقودية وإلى التقليل من استخدامها ضد السكان المدنيين، والذي يشكل انتهاكا واضحا للقانون الدولي الإنساني. وندرك ونقدر رغبة أي دولة في أن تتخذ إجراءات فورية، تتماشى مع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف، في التصدي للمشاكل الإنسانية التي تسببها الذخائر العنقودية. ونشيد بتصديق كولومبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، على اتفاقية الذخائر العنقودية، وبإيداع كوبا صك انضمامها إلى الاتفاقية في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وبإنشاء منطقة خالية من الذخائر العنقودية في أمريكا الوسطى خلال الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، المعقود في كوستاريكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. كما نحيط علما بنتائج المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، والذي عُقد في دوبروفنيك، كرواتيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

إن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤكد على قناعتها الراسخة بأن القضاء الكامل على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية يمثل أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وإلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، نؤكد أهمية امتثال جميع الدول الأطراف التام لأحكام ومتطلبات هذين الصكين.

وتنوه الجماعة بالفرص الكبيرة للغاية المتاحة في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ونعتقد أن تلك التكنولوجيات يمكن أن تساعد على حفز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدول.

ونشيد بعقد دورتي الفريق العامل المفتوح باب العضوية لمناقشة جدول أعمال نزع السلاح وإمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح. ونرحب بانتخاب إكوادور رئيساً للفريق العامل المفتوح العضوية.

في الختام، تشدد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد على دور مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح. ومرة أخرى، تعرب الجماعة عن أسفها العميق لعدم تمكن المؤتمر من الوفاء بولايته. وتنوه الجماعة أيضا بالمساعدات التي يقدمها مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى بلدان المنطقة من أجل تنفيذ تدابير نزع السلاح في عدد من المجالات. وكجزء من التزامنا بالعمل الذي يضطلع به المركز الإقليمي، ستقدم دول المنطقة خلال الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة مشروع قرار معنون ”مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“، والذي تيسره بيرو سنويا.

السيد براون (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفد بلدي في الإعراب عن خالص التعازي لحكومة وشعب إريتريا في وفاة الممثل الدائم لذلك البلد، ولأسرة الفقيد.

أتشرف بمخاطبة اللجنة الأولى للمرة الأولى وبتهنئتكم، سيدي الرئيس، وتأكيد دعم وفد ليبريا لكم ولسائر أعضاء المكتب المنتخبين.

تؤيد ليبريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2) وتود أن تؤكد على وجهات النظر الوطنية التالية:

لا يسعنا مرة أخرى سوى الإصرار على أن تحقيق السلام وصون الأمن لا يمكن أن يصبحا واقعا إلا بإخضاع القوات المسؤولة عن زيادة المخاوف المتصلة بالأسلحة النووية لشكل معقول من أشكال المراقبة الدولية الفعالة. ولذلك، فإنه بقدر الأهمية المستمرة للإجراءات الأحادية والثنائية، لا تزال ليبريا تعتقد أن النُهج والإجراءات المتعددة الأطراف هي أفضل سبيل لمعالجة المخاوف الحقيقية التي يثيرها استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. ولأننا قد نصبح جميعا ضحايا، فإنه يجب علينا أن نقف صفا واحدا من أجل إزالة ذلك التهديد.

وهذا هو السبب في شعور ليبريا بالفخر لانضمامها إلى البلدان الأخرى في التوقيع على التعهد الإنساني بعدم استعمال الأسلحة النووية. ونأمل أن يظل الإدراك قويا بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يعرض أسرتنا البشرية لأخطر تهديد وجودي، ويجب أن تستمر إرادتنا الجماعية للتصدي لهذا التهديد بنفس القدر من الثبات. ومن ثم، فقد أدنا بصورة قاطعة مؤخرا التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن العالم لا يحتاج إلى المزيد من التجارب النووية. بل هو بحاجة إلى تدمير المزيد من الأسلحة النووية.

وليبريا ملتزمة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونعتقد كذلك أن دعمنا للإزالة التامة للأسلحة النووية إنما يشكل تجسيدا لأولوية ملحة ومعقولة في سياق السعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين. ويجب ألا نتجاهل العواقب المفزعة والمخيفة بشكل متزايد لاستخدام الأسلحة النووية، متحملين مخاطر ذلك التجاهل. وعلى غرار العديد من البلدان الممثلة في هذه القاعة، فقد شجعنا ذلك الخوف الحقيقي أيضا على دعوة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى عدم الاكتفاء بالوفاء بجميع التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل أيضا مقاومة إغراء تقويض جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية وما يصاحبها من أخطار على سلامنا وأمننا.

وتتشاطر ليبريا الرأي القائل بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا غنى عنها لتعزيز معاهدة عدم الانتشار وللترويج لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ولذلك، نؤكد مجددا قيمة معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا بمعاهدة بليندابا، والتي توطد مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وندعو إلى مواصلة الدعم الدولي لزيادة تعزيز قدرات معاهدة بليندابا وغيرها من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم.

تنوه ليبريا بجهود الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. وبصفتنا من الدول الأطراف فيها، نعتقد أن التنفيذ

الدقيق للمعاهدة سيساعد الدول في جهودها الرامية إلى الحد من الحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى. ونواصل اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز النظام القانوني لتجارة الأسلحة التقليدية، بغية منع تسريب الأسلحة إلى متلقين غير مأذون لهم بحملها.

وبغية منع الأشخاص من الاتجار بالأسلحة أو الحصول عليها من دون إذن، تعمل الحكومة الليبرية، في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتعزيز قدرات أفراد الأمن المكلفين بالقيام بدوريات على حدودنا، ولا سيما في أعقاب تسلم قوات الأمن الليبرية كامل مسؤولياتها الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في ٣٠ حزيران/يونيه. وسن بلدي أيضا قانون مراقبة الأسلحة النارية والذخائر لعام ٢٠١٥، والذي يوفر إطارا قانونيا ينظم حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد إسنومو (إندونيسيا).

ومن أجل مواصلة كبح انتشار الأسلحة التقليدية، أعلنت حكومة ليبريا في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ العفو التام عن جميع الأشخاص الذين سلموا أسلحتهم الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إطار برنامج جمع الأسلحة الذي تنفذه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي. ونحن ندرك أن المشاريع، التي تنطوي على تسليم المدنيين في المجتمعات المحلية المستهدفة لأسلحتهم طوعا، ستواصل الإسهام في توطيد السلام في ليبريا، فضلا عن توفير السلامة والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وتدعم حكومة ليبريا أيضا التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ومن الواضح أن البرنامج يمكن أن يسهم في سد الثغرات التقنية وتلك المتعلقة بالقدرات والتي، إن تُركت، يمكن أن تشكل تحديات خطيرة أمام التنفيذ الكامل لمعاهدة تجارة الأسلحة وأمام بلوغ الأهداف الأخرى المرتبطة بالأسلحة الصغيرة.

وبالمثل، فإننا نعلم أن تعزيز الشراكات بين الدولة والمجتمع المدني وزيادة التدريب والمساعدة الدوليين، بما في ذلك من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومقره توغو، يشكلان عاملا حاسما لضمان نجاح أفريقيا في التصدي لتدفقات الأسلحة غير المشروعة.

إننا لا ينبغي أن نعيش في ظل خطر الأسلحة النووية. ونحن نعلم أن ذلك أمر ممكن، ونعرف أنه يمكننا القيام بذلك من أجلنا ومن أجل أطفالنا.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أهنئ الرئيس على انتخابه لرئاسة هذه اللجنة وأؤكد له دعم وفد بلدي الكامل. إننا نتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

كما أعرب عن خالص التعازي على الرحيل المبكر للسفير غرما تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا.

وأود أن أبدأ بأكثر مسائل الانتشار والأمن إلحاحا لبلدي ومنطقتي والعالم، ألا وهي المسألة النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد بدأت هذه السنة بتجربة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية الرابعة، تلتها الخامسة في الشهر الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت كوريا الشمالية ٢٢ قذيفة تسيارية من جميع الأنواع، متحدية تحذيرات متكررة من المجتمع الدولي ومنتهكة القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعديد من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقترب من تحقيق قدرة سلاح نووي كاملة.

والأكثر إثارة للقلق هو إعلانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتكررة بأنها على استعداد لاستخدام هذه

الأسلحة على نحو استباقي. وقد أدان أكثر من ١٠٠ بلد التجارب النووية التي أجرتها كوريا الشمالية بعبارات قوية. وتتمثل مهمتنا الآن في العمل معا لجعل كوريا الشمالية تغير مسارها نحو نزع كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه للسلاح النووي. وإذا ما تركت استفزازات كوريا الشمالية من دون رادع، فإن المجتمع الدولي سيخاطر بالتغاضي عن إقامة دولة حائزة للأسلحة النووية جديدة غير مشروعة، الأمر الذي من شأنه أن يقوض أساس نظام عدم الانتشار النووي على نحو خطير. وينبغي لمجلس الأمن، في ذلك الصدد، أن يتخذ قرارا جديدا قويا يتضمن تدابير فعالة في أقرب وقت ممكن. كما سنعمل مع أعضاء المجلس على ضمان التنفيذ التام والكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) والقرار الجديد الذي يجري العمل عليه حاليا.

إن مسألة كوريا الشمالية النووية تعزز التزام حكومة بلدي الثابت بصون وتعزيز معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح. إننا نشهد حاليا اتجاها جديدا في أعقاب انتهاء المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ من دون وثيقة ختامية. وقد عُمم مشروع قرار في اللجنة الأولى، في الآونة الأخيرة، يدعو إلى التفاوض بشأن معاهدة جديدة لحظر الأسلحة النووية. غير أننا نرى أن التعجل بالتوصل إلى نتيجة بشأن مشروع القرار هذا لا هو يحقق الأهداف المتمثلة في نزع السلاح على نحو كبير ولا هو يخرجنا من المأزق الحالي. ونحن نعتقد أنه بغية إحراز تقدم في نزع السلاح النووي، فإننا نحتاج إلى نهج عملي استنادا إلى المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليس إلى صك قانوني جديد.

وأود، في ذلك الصدد، أن أسلط الضوء على أهمية تناول المهمتين اللتين طال انتظارهما المعروضتين علينا لمدى عقدين من الزمان، وهما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. فيجب أن يكون دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في صدارة جدول أعمالنا. وقد دعا وزير خارجية بلدي، في الاجتماع الوزاري لأصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الشهر الماضي، الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢ للتوقيع والتصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وفي نفس الوقت، فإن بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، مهمة عاجلة أخرى. إننا ندعو إلى بذل جهود مشتركة لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى تقارير فريق الخبراء الحكوميين بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية لعام ٢٠١٥. ولذلك نؤيد تدابير الشفافية وبناء الثقة، مثل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، التي يمكن أن تساعد في تيسير الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وبشأن عدم الانتشار فإن جمهورية كوريا ستضاعف جهودها الرامية إلى تعزيز النظام الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، أثناء عملنا كرئيس لمجموعة الموردين النوويين ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويجب أن يشكل التهديد بانتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية كذلك جزءا حيويا من مناقشاتنا حول عدم الانتشار.

ونحن نقدر المساهمات الإيجابية لعملية مؤتمر قمة الأمن النووي خلال السنوات الست الماضية. وستقوم حكومة بلدي، بوصفها رئيسا للمؤتمر الدولي للأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر المقبل، بالتشديد على أهمية منع ومعالجة خطر الإرهاب النووي.

كما أن لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) كذلك دور فعال في تعزيز الجهود العالمية لمنع استخدام أسلحة الدمار

الشامل في الإرهاب. إننا نتطلع إلى نجاح الاستعراض الشامل هذا العام، وسنواصل تقديم الدعم الكامل للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وقد استضافت جمهورية كوريا أول مؤتمر توعية صناعي إقليمي موجه بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطار عملية فيسبادن يهدف إلى تعزيز تنفيذ قرار المجلس ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في آسيا.

وأخيرا، ستقدم جمهورية كوريا بالاشتراك مع أستراليا مشروع قرار بشأن منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها إلى هذه اللجنة. وهي حاليا الصك الدولي الوحيد للتصدي الشامل للتهديد الذي تشكله السمسرة غير المشروعة. ويحدونا الأمل في أن يجدد مشروع القرار الذي يصدر كل سنتين، الذي ظل يقدم منذ العام ٢٠٠٨، مرة أخرى التزامنا الجماعي بمكافحة أنشطة السمسرة غير المشروعة والحصول على دعم واسع النطاق.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشارك الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي على رحيل الممثل الدائم لدولة إريتريا.

ويسرني كثيرا أن أهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة أعمال اللجنة الأولى. ويؤكد وفد بلدي للرئيس ولأعضاء المكتب كامل تعاونه ودعمه.

وتؤيد إثيوبيا البيانين اللذين أدلي بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.2)

إن استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها يشكل تهديدا وجوديا للبشرية. وإنه للغز أن تكون الأسلحة النووية، أخطر أسلحة الدمار الشامل حتى الآن، أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم تحظر صراحة بموجب القانون الدولي. وما يزيد الطين بلة أن هذه الأسلحة يتم تحديثها أكثر وتحسينها. إن كبح تصعيد سباق التسلح النووي مهمة يجب إنجازها بدون مزيد من التأخير.

ولم ينجح نهج الخطوة بخطوة في إحراز تقدم ملموس ومنهجي نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. والحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية ملحة للغاية. وفي ذلك السياق، تؤيد إثيوبيا توصية الفريق العامل المفتوح بشأن برنامج نزع السلاح، الذي دعا، في جملة أمور، إلى أن تعقد الجمعية العامة مؤتمرا للتفاوض بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، يؤدي إلى القضاء التام عليها. بيد أنه ينبغي ألا تكون تلك المفاوضات بديلا عن نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بل ينبغي أن تكمله وتعززه.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي.

لا تزال الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تمثل إطاراً لا مثيل له لصون وتعزيز السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نستخلص الدروس من فشلنا في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥ وأن نبذل قصارى الجهود من أجل الاتفاق على وثيقة ختامية في الدورة الاستعراضية المقبلة لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو ٢٠١٧.

ويود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان الوحيد ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. ونؤيد دعوة الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى السعي لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يوفر ضمانات أمن سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ريثما يتم إزالتها تماماً.

لقد ساهمت المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل كبير في بلوغ عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط أمر أساسي للسلم والأمن والاستقرار في المنطقة. وندعو جميع

أصحاب المصلحة إلى إبداء المرونة والمشاركة بروح التفاهم في عقد مؤتمر معني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. إن أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية عملاً بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضاً باسم معاهدة بليندابا، الأمر الذي يدل بوضوح على التزام الدول الأفريقية بنظام عدم الانتشار. وإثيوبيا فخورة بالمشاركة في هذا الجهد، وتظل ملتزمة بتلك المعاهدة.

ومما يثير استياءنا بشدة أن ٢٠ سنة مضت منذ فتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية، ولكن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ. إن تعميم المعاهدة وتنفيذها يصبان في مصالحنا الأمنية الجماعية. ولهذا السبب ندعو الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة إلى أن تفعل ذلك على سبيل الاستعجال. ونخص بهذه الدعوة الدول الواردة في المرفق ٢ للمعاهدة والتي لا بد من تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي من بين العناصر الحيوية لتحقيق نتائج فعالة وملموسة في الأجل الطويل في ميدان نزع السلاح. وتنضم إثيوبيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد من جديد على أهمية العمل الموكل إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف في العالم للتفاوض بشأن نزع السلاح، وتعرب عن قلقها إزاء المأزق الذي منع مؤتمر نزع السلاح من الاضطلاع بولايته.

إن الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشكل تحدياً أمنياً خطيراً للقارة الأفريقية ودولها. ويظلّ استخدام هذه الأسلحة من قبل جهات من غير الدول وإمكانية وصولها غير المقيد إليها وعلى نطاق واسع مصدر خطر وقلق كبير. ويجب أن يخضع الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة والتجارة فيها إلى التدقيق على سبيل الاستعجال. إن دور برنامج الأمم المتحدة للعمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه هائل في حشد التعاون الدولي في هذا الصدد. ونرحب بنجاح عقد الاجتماع السادس للدول لفترة السنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والوثيقة الختامية بتوافق الآراء. ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثالث من برنامج عمل الأمم المتحدة ٢٠١٨.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام إثيوبيا الكامل بنزع السلاح والأمن الدولي. ويحدونا الأمل في أن تخدمنا الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة كمنبر لتسجيل قفزة مجدية في نظام نزع السلاح.

السيد خو (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود شأننا شأن الآخرين أن نتقدم بأحر التعازي لوفاة الممثل الدائم لإريتريا.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي تأخذ فيها سنغافورة الكلمة، أود أن أهنئ الرئيس وأعضاء مكتبه على تعيينهم. ويتطلع وفد بلدي إلى العمل مع الرئيس بشكل بنّاء لتكون هذه دورة ناجحة.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر وكيل الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، على جهوده التي لا تكل للنهوض بنزع السلاح ولتقريبنا من هدفنا المشترك المتمثل في عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وتؤيد سنغافورة البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/71/PV.2).

وتؤكد سنغافورة من جديد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تظل حجر الزاوية في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن نعمل نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وأن نجد سبيلاً لإشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقع خارج نطاق المعاهدة في مناقشات

نزع السلاح. وستوفر الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار فرصة لتكثيف جهودنا في البحث عن حلول مشتركة وعملية. وهذا لن يكون سهلاً. ويقع العبء على عاتقنا جميعاً لبدء تضييق الفجوات في دورة أيار/مايو المقبل ٢٠١٧ للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي ٢٠٢٠. وتؤيد سنغافورة تماماً الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. إن التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، اللذين يعضد أحدهما الآخر، أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتلك الحتمية أكثر أهمية في عالم متقلب، حيث أن خطر الانتشار النووي يتضاعف بفعل التهديدات التي يشكلها الإرهاب والأنشطة غير المشروعة للجهات الفاعلة من غير الدول.

ونرحب بسلسلة مؤتمرات قمة الأمن النووي، التي أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادة استعدادنا لمكافحة الإرهاب النووي. ومن جانبنا، استضافت سنغافورة مؤخراً ”مناورة ديب سيبر ٢٠١٦“، وهي مبادرتنا الأمنية الثالثة متعددة الجنسيات لمكافحة الانتشار. وشملت المبادرة هذا العام عملية محاكاة تتضمن سيناريو الإرهاب النووي. وهذا يشمل جزءاً من جهودنا الجارية لتعزيز التعاون الدولي وزيادة اليقظة ضد مخاطر هجوم إرهابي تُستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل.

وترحب سنغافورة أيضاً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي (A/71/371). وندرك أن التوصية بعقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يحظر الأسلحة النووية، مما يفضي إلى إزالتها التامة، قد حظي بتأييد واسع النطاق من الدول الأعضاء. ويعتقد وفد بلدي أن المؤتمر المقترح سبيل ممكن لتعزيز نزع السلاح النووي. ومع ذلك، علينا أن نضمن أن يكون أي صك تفاوضي مجدياً وألا ينتهي به الأمر كمجرد اتفاق فارغ آخر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ندعو جميع الأطراف، ولا سيما الحائزة على الأسلحة النووية، إلى المشاركة البناءة في العملية.

وترى سنغافورة أن العديد من الخطوات الملموسة الأخرى تسهم في النهوض بنزع السلاح النووي: أولاً، بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية؛ ثانياً، بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وثالثاً، إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من خلال حوار مفتوح حقيقي وبنّاء يشمل جميع الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، تؤكد سنغافورة من جديد التزامها بالعمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية لحلّ جميع المسائل المعلّقة والعمل نحو التوقيع والتصديق الجماعيين على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية دون تحفظات.

وإن سنغافورة تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن أي أعمال استفزازية أخرى. ونؤكد مجدداً دعوتنا الثابتة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية، وإدماج نفسها في المنطقة، بحيث يمكنها أن تشارك في السلام والازدهار الإقليميين.

وما فتئ وفد بلدي يؤيد الجهود العالمية الرامية إلى وضع معايير دولية مشتركة لنقل الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، وقّعت سنغافورة معاهدة تجارة الأسلحة وهي تعمل بنشاط من أجل استعراض وتقييم الأطر والتشريعات القائمة بغية التصديق على المعاهدة. ونؤيد استمرار إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، والذي سيكون بمثابة مساهمة كبيرة في خفض تدفقات الأسلحة التقليدية المنفلتة والمزعزعة للاستقرار ووصولها إلى مستعملين نهائيين غير مقصودين.

وعلاوة على الأسلحة النووية والتقليدية، يرى وفد بلدي أن اللجنة الأولى ينبغي أن تكرس مزيداً من الاهتمام للمسائل المستجدة، بما في ذلك الفضاء الخارجي وأمن الفضاء

الإلكتروني. إن التقدم التكنولوجي المحرز في أقل من ٦٠ سنة بعد نجاح أول إطلاق لساتل قد فاق التصور. وتشكل النظم الفضائية اليوم جزءاً لا يتجزأ من حياتنا اليومية المعتادة. وحتى مع زيادة اعتمادنا على هذه النظم، يتعين تناول التحديات التي نواجهها بالشكل الملائم، بما في ذلك الحطام الفضائي والازدحام المداري. ومن السبل الممكنة للتصدي لهذه المسألة إطار متعدد الأطراف بشأن قواعد السلوك في الفضاء الخارجي. وينبغي أن نعمل على بناء توافق في الآراء بشأن المعايير التي تشجع على الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي باعتباره من المشاعات العالمية.

ويسرّ سنغافورة المشاركة في استضافة حلقة عمل المنتدى الإقليمي الرابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الأمن الفضائي مع الولايات المتحدة، والتي ستُعقد يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وبناء على الصيغ السابقة، تهدف حلقة العمل إلى استكشاف مزيد من التفصيل في عدد من المسائل ذات الصلة، بما فيها الأمن الفضائي والأخطار والشفافية وتدابير بناء الثقة لتعزيز أمن الفضاء والمجالات الممكنة للتعاون الدولي العملي.

وما فتئ مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات يعدّ مجالاً آخر للنمو التكنولوجي السريع. فالهواتف الذكية باتت موجودة في كل مكان، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمراً لا غنى عنه.

لكن تحسين الربط سيكون حتماً مصحوباً بزيادة التعرض للهجمات الإلكترونية. ولهذا السبب، فأمن الفضاء الإلكتروني أمر حاسم لضمان ألا يتعطل أسلوب حياتنا. ويعمل أمن الفضاء الإلكتروني على غرس الثقة بحيث يمكن أن تتفاعل المجتمعات وتتعامل رقمياً، مما يوفر فرص التنمية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي. وهذا مجال آخر ينبغي للجنة الأولى أن تنظر فيه بمزيد من الدقة.

وفي هذا المجال، تتخذ سنغافورة خطوات ملموسة لمعالجة المسألة. فعلى الصعيد الوطني، أنشأت سنغافورة وكالة لأمن الفضاء الإلكتروني عام ٢٠١٥. وتهدف الوكالة إلى إذكاء التوعية بأمن الفضاء الإلكتروني وتوفير الرقابة المركزية ووضع نظام إيكولوجي قوي لأمن الفضاء الإلكتروني في سنغافورة. وسنستضيف الدورة الافتتاحية لأسبوع سنغافورة الدولي للفضاء الإلكتروني في بضعة أيام. وسيكون أسبوع سنغافورة الدولي للفضاء الإلكتروني بمثابة منبر لتعميق التعاون بشأن أمن الفضاء الإلكتروني على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى الصعيد الإقليمي، ستركز المناقشات في المؤتمر الوزاري للرابطة بشأن أمن الفضاء الحاسوبي على جهود بناء جنوب شرق آسيا الذي يتمتع بأمن الفضاء الإلكتروني. وعلى الصعيد الدولي، ستجمع ندوة قادة الفكر الإلكتروني الرواد من المفكرين لتبادل وجهات النظر بشأن التدابير اللازمة لبناء فضاء إلكتروني يتسم بالمرونة والأمن.

وفي الختام، فإن المهمة الماثلة أمامنا ليست سهلة. وعلينا أن نضاعف جهودنا نحو تحقيق هدف نزع السلاح العام والكامل. ويتعهد وفد بلدي بتقديم أقصى دعم إلى الرئاسة فيما نسعى إلى تحقيق نتائج ناجحة.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين على تولي وظائفهم الهامة وأؤكد لهم دعم وفد بلدي الكامل.

تؤيد هنغاريا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2). لذا أود أن أبدي بضع ملاحظات فقط من منظورنا الوطني.

أولاً، أود أن أنتقل إلى المسائل المتصلة بالأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن أؤكد مجدداً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الأساس في نظام منع

الانتشار النووي العالمي، من خلال مادتها السادسة، الإطار الأساسي المتعدد الأطراف لنزع السلاح النووي، التي ينبغي الاستفادة منها بدلاً من إهمالها أو الاستعاضة عنها بصك آخر. ولذلك يتعين علينا أن نجدد التزامنا بتحقيق أهداف المعاهدة وخطة العمل الشاملة التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما يضمن نجاح الدورة الاستعراضية الحالية، التي ستبدأ في الدورة الأولى للجنة التحضيرية المقرر عقدها في الربيع القادم في فيينا.

وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، لا يمكن تحقيق ذلك الهدف، في رأينا، إلا من خلال عملية تدريجية وشاملة باتخاذ خطوات ملموسة وعملية تشارك فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية وفي الوقت نفسه تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. ويؤسفنا أنه على الرغم من أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف (A/71/371)، الذي أنشأته الجمعية العامة، يحوي عدداً من الإشارات إلى التدابير الملموسة والعملية التي يمكن أن تقربنا من الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإن توصيات التقرير لا تأخذ تماماً هذه التدابير في الاعتبار.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه دون مشاركة الدول الحائزة للأسلحة النووية وموافقتها، فإن التفاوض على صك قانوني جديد وإبرامه لحظر الأسلحة النووية ووصمها لن يسفر عن أية نتيجة عملية أو قانونية. ولا يوجد مسار سريع في هذا المجال، ولا يمكن إحراز تقدم ملموس إلا بنهج تدريجي.

إن إحدى اللبنات الأساسية التي لا تزال مفقودة من الهيكل القانوني لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار هي الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحّب بالتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية من جانب أنغولا وميانمار وسوازيلاند. بيد أننا نأسف لعدم دخولها حيز النفاذ بعد ٢٠ سنة من اعتمادها. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الوزاري للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على المعاهدة وقرار مجلس الأمن الجديد ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي يعيد التأكيد على أهمية المعاهدة.

ونظراً للتأييد الإجماعي تقريباً الذي تتمتع به المعاهدة، يمكن اعتبارها قاعدة عالمية بحكم الواقع، ولكنها ليست بديلاً عن حظر ملزم قانوناً. لقد كانت التجربتان النوويتان اللتان أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا العام تذكرة هامة بحقيقة أننا جميعاً بحاجة إلى مواصلة العمل على المضي قدماً بالعملية المؤدية إلى بدء نفاذ المعاهدة.

وثمة خطوة ملموسة أخرى نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية تتمثل في بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وحظر يمكن التحقق منه على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. إن إبرام معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً وفعلياً لوقف إنتاج المواد الانشطارية للحد من كمية مواد الاستخدام المباشر سيشكل إسهاماً كبيراً في تنفيذ المعاهدة في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي بموجب المادة السادسة.

وبما أننا نرى أن من المهم الحفاظ على الزخم الذي أوجده التقرير الموضوعي الذي حظي بتوافق في الآراء (انظر A/70/81) الذي اعتمده في العام الماضي فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، دون التفاوض بشأن المعاهدة، الذي أنشأته الجمعية العامة، فإننا نرحب بالاقتراح المقدم من كندا للمضي بالعملية قدماً.

وترى هنغاريا أن الأمن النووي جانب هام من جهود عدم الانتشار وهو أيضاً عنصر حاسم في الاستخدامات

السلمية للطاقة النووية. وبالرغم من أن المسؤولية عن الأمن النووي تقع على عاتق الدول، فلا يمكن لأي دولة في عالمنا الذي يتجه نحو العولمة أن تكفل بمفردها فعالية الأمن النووي. ولذا فإن التعاون الدولي في هذا الميدان قد يسّر إلى حد كبير الجهود الوطنية وأصبح أمراً لا غنى عنه.

وكانت عملية مؤتمر قمة الأمن النووي مثالاً ممتازاً على ذلك. وأسهم مؤتمر القمة الذي عقد في واشنطن العاصمة، في الربيع الماضي، إسهاماً كبيراً في تعزيز مراقبة أسلحة الدمار الشامل بشكل عام وتحسين الأمن النووي على وجه الخصوص. ونحن على ثقة بأن المؤتمر الدولي الثاني للأمن النووي على المستوى الوزاري الذي تعقده الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي تضطلع بدور مركزي في هذا المجال، سيكون معلماً هاماً آخر في مساعينا.

ما برحت معاهدة تجارة الأسلحة تشكل أولوية هامة بالنسبة لهنغاريا منذ البداية. وحقيقة أن بلدي كان من بين أول الموقعين على المعاهدة دليل واضح على ذلك. ويسرنا أن المعاهدة، مع القرارات المتخذة في آب/أغسطس من هذا العام في المؤتمر الثاني للدول الأطراف، قد أصبحت نافذة بشكل كامل. ونظراً لأن الإطار المؤسسي قد أنشئ، باتت المسؤولية الآن تقع على عاتق الدول الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة وتنفيذها بأكثر الطرق كفاءة وشفافية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ.

لقد كانت عالمية المعاهدة تسير سيراً حسناً حتى الآن. ومع ذلك، هناك حاجة خاصة إلى الوصول إلى مصدّري الأسلحة الرئيسيين والتعامل معهم بغية تحويل المعاهدة إلى معلم حقيقي في تنظيم التجارة الدولية بالأسلحة التقليدية.

لقد شهد هذا العام مؤتمرين استعراضيين هامين لاتفاقيتين لنزع السلاح مقرهما في جنيف، وهما اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وكلاهما اتفاقية تتيح لنا فرصة جيدة لتعزيزهما وتعزيز عالميتهما.

إن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي أداة فريدة وهامة في الجهود الرامية إلى تأكيد وإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني في ميادين نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤدي هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها دوراً هاماً في التصدي للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة، والحاجة إلى تكييف المعايير الدولية لنزع السلاح مع الأوضاع الجديدة. وفي هذا السياق، نرحب بالنظر في المسائل الكبيرة التي تشكلها الأجهزة المتفجرة المرتجلة، ونظم الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والألغام غير الألغام المضادة للأفراد في الدورة الاستعراضية الحالية وندعم مواصلة تلك المناقشات بعد المؤتمر الاستعراضي الخامس في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

تلتزم هنغاريا منذ عهد بعيد باتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي الركيزة الأساسية لجهود المجتمع الدولي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. لذلك يشرفنا عظيم الشرف أن نتولى رئاسة المؤتمر الاستعراضي الثامن في جنيف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. يوفر المؤتمر الاستعراضي فرصة ممتازة لتجديد التزامنا بصون وزيادة تعزيز أهمية الاتفاقية في بيئة سياسية وعلمية سريعة التغير.

لقد اختارت الدول الأطراف أن تتخذ نهجا مبتكرا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، مما لن يمكننا من تسوية المسائل الإجرائية فحسب، بل ومن مناقشة المسائل الموضوعية المتصلة بعملية الاتفاقية. وتسرنا الأجواء البناءة والنتائج لأنه جرت الموافقة بتوافق الآراء على جميع المسائل الإجرائية الأساسية من أجل كفاءة التخطيط والإعداد للمؤتمر الاستعراضي. وعلاوة على ذلك، نظرت الدول الأطراف

بشكل شامل في جميع أحكام الاتفاقية وقدمت عددا قياسيا من المقترحات الملموسة والهامة لينظر فيها المؤتمر الاستعراضي، الذي سيكون حاسما في تشكيل منظور الاتفاقية في الأجل المتوسط.

أخيرا وليس آخرا، اسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن هنغاريا، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، قد أعدت مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونأمل، كما كان الحال كل عام حتى الآن، أن يعتمد مشروع القرار مرة أخرى بتوافق الآراء.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أنضم إلى زملائي الذين أعربوا عن تعازيهم لأسرة الممثل الدائم لإريتريا، السيد غريما تسفاي. سوف نفتقد جميعا حكمته وشغفه بالسلام وتركيزه على السلام من أجل بلده ومنطقته.

(تكلمت بالعربية)

يسرني بدايةً أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، وأن أؤكد على ثقتنا بأنكم ستساهمون في إنجاح أعمالها. وأود في هذا الصدد أن أؤكد لكم على الدعم والتعاون الكامل لوفد دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الشأن. كما أود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لهولندا، لإدارته لأعمال اللجنة خلال الدورة السابقة.

إن دولة الإمارات تضم صوتها إلى البيانات التي ألقاها كل من مندوب دولة تونس باسم المجموعة العربية، ومندوب إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز، وممثل اليابان بالنيابة عن الدول الأعضاء في مبادرة نزع السلاح وعدم الانتشار (انظر A/C.71/PV.2).

إننا نجتمع اليوم في هذه اللجنة للتعبير عن هدفنا المنشود، ألا وهو تحقيق الأمن والسلم الإقليميين والدوليين في ظل تحديات أمنية خطيرة تهدد بضياع وإهدار ما تم إحرازه في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي خلال العقود السبعة الماضية. وفي هذا الصدد، تعرب دولة الإمارات عن إيمانها الراسخ بأهمية استخدام المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، مثل اللجنة الأولى، للتوصل إلى توافق في مجال نزع السلاح، ودعم الجهود الدولية لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل واعتبار تاريخ ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إن دولة الإمارات تهتم اهتماما خاصاً بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وذلك من منطلق حرصها والتزامها بضمان الأمن العالمي، كما تنتهج سياسة وطنية ثابتة ومواقف واضحة تجاه قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي بذلك تؤكد على أهمية اتباع نهج الشفافية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والوفاء بالتزامات حظر الانتشار. ولذلك، فإن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجالي نزع السلاح وحظر الانتشار وتنفيذها الكامل يعتبر أمراً ذا أهمية قصوى لبلدي.

إن دولة الامارات أعربت ولازالت تعرب عن قلقها من الأنشطة النووية الإيرانية وتطوير برنامجها الصاروخي، وتؤكد على أهمية تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ضوء الاتفاق الذي توصلت إليه مع مجموعة ٥ +١. كنا نأمل أن يكون الاتفاق حول برنامج إيران النووي دافعاً لإيران لفتح صفحة جديدة وتعزيز الثقة حول الطبيعة السلمية البحتة لبرنامجها النووي. ولكن طهران لم تتوقف عن تقويض أمن المنطقة عبر خطابها التحريضي ودعمها وتسليحها للميليشيات، وتصنيفها المقلق كدولة راعية للإرهاب، وهذه كلها سياسات رفضت طهران أن تتخلى عنها. ومن هذا المنطلق ندعو إيران إلى الوفاء التام بالتزاماتها الدولية ومسؤولياتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي.

وتود دولة الإمارات إعادة التأكيد على أهمية اتخاذ خطوات مستقبلية بشأن إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة

خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث أن إحراز تقدم في هذا الملف من شأنه أن يدعم الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط. ونذكر هنا بخيبة أمل وفد بلدي إزاء فشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥، وعدم انعقاد مؤتمر عام ٢٠١٢ الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ومن هذا المنطلق، يكرر بلدي دعوته إلى إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة.

تَعتَبِر دولة الإمارات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية آلية هامة لتحقيق أهداف نزع السلاح النووي، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها إزاء عدم إحراز أي تقدم بخصوص إدخال هذه المعاهدة حيز النفاذ. كما تحث الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية والامتناع عن إجراء أي تجارب نووية. وقد أعربنا عن قلقنا العميق من تطوير كوريا الشمالية لإمكانياتها النووية والصاروخية وقيامها دورياً بإجراء تجارب تهدد أمن جيرانها والأمن والسلم الدوليين، وتتنافى بصورة صريحة مع أبسط قواعد القانون الدولي.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تطوير عمل هذه اللجنة من أجل ضمان تعزيز السلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما نتطلع إلى استعراض جهود دولة الإمارات بشأن نزع السلاح في المناقشات المواضيعية لهذه اللجنة.

السيد محمد (السودان): أود أولا أن أعبر عن عميق حزني لوفاء صديقنا العزيز وزميلنا السفير غريما أسميروم تسفاي، الممثل الدائم لإريتريا، وأتوجه بخالص العزاء إلى شعب وحكومة إريتريا وأسرة الفقيد المكلومة. ستظل علاقاته الإنسانية بنا جميعا محل التقدير والذكرى العطرة، داعين له بالرحمة.

يطيب لي أن أهنئ السيد رئيس هذه اللجنة وأعضاء المكتب على انتخابهم. ونعرب عن ثقتنا في أن الخبرة الثرية لرئيس وأعضاء اللجنة ستقود فعاليات هذه اللجنة إلى النجاح.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالتهنئة للسيد كيم وون – سو، الممثل السامي للأمين العام لشؤون نزع السلاح، على بيانه الذي قدمه في مفتتح مداولات هذه اللجنة. كما أرجو أن أضم صوتي للبيان الذي تقدمت به إندونيسيا باسم الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي تقدمت به نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وكذلك البيان الذي تقدمت به تونس باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/69/PV.2)، مؤكدا لكم أن وفد السودان سوف ينخرط بصورة إيجابية فاعلة في مداولات هذه اللجنة.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح. فقد كان من بين أوائل الدول التي انضمت للعديد من الاتفاقيات والصكوك الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا خالية من الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جاء انضمامنا إليها عام ٢٠٠٤ بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم. كما نشير إلى أن عاصمة بلادي، الخرطوم، قد استضافت عام ٢٠٠٤ المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات مهمة للغاية، كالتوصية الخاصة بجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر مناشط الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط، وذلك دون المساس بحقوق كافة الدول الكاملة والمشروعة للتصرف فيما يتعلق بالاستفادة من التقنيات النووية والكيميائية في الاستخدامات العلمية والتقنية والطبية والتنموية.

في هذا الصدد، يؤكد السودان بطريقة قاطعة التزامه الكامل باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة نصا وروحا، والتزامه بكل بنود المعاهدة دون استثناء.

إن الأمر الذي يحتل الأولوية في اهتمامات السودان في مجال نزع السلاح هو موضوع الأسلحة الصغيرة والخفيفة. وبلادي كالعديد من بلدان العالم تعاني من هذه الظاهرة، حيث ارتبط ذلك في كثير من الأحايين بأبعاد اجتماعية واقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ، مما جعل اقتناء السلاح جزءا أصيلا في سلوك بعض القبائل والمجموعات السكانية لإظهار قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها غاية في الصعوبة. والسودان مدرك أكثر من غيره لمدى مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. لذلك ظل حاضرا وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة، علاوة على الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة واندلاع النزاعات التي تتخذ في وقت وجيز أبعادا خطيرة وتحتاج لسنوات للتغلب عليها، إلى جانب الجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات.

السودان يقود في هذا الخصوص جهودا متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، وعبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ويلعب دورا فاعلا في أنشطة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومقره نيروبي. كما استضاف السودان عام ٢٠١٣ ورشة العمل الإقليمية حول محاربة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنعة في المقام الأول وليس الدول المتضررة من الظاهرة فحسب، مع التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد من غير الدول حتى لا ينساب السلاح في أيدي الجماعات والأفراد دون أية ضوابط. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وبخاصة الدعم الفني للدول المتأثرة بالظاهرة، وفقا لما هو مضمن في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لمساعدتها في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إن السودان على المستوى القطري قطع شوطا بعيدا في تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة في مجال الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة بعد أن أكمل إنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لتطبيق ذلك البرنامج، حيث تم إنشاء مكتب اتصال وطني تابع لوزارة الداخلية باعتباره النقطة المركزية المعنية بتنفيذ البرنامج وتنفيذ السياسات والخطط والاستراتيجيات الخاصة بذلك على المستوى المركزي. كما تم تكوين فريق عمل يضم مختلف الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لمتابعة التنفيذ. كما تم إنشاء مكاتب في مختلف ولايات السودان للتصدي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وفق خطة مدروسة سوف يتم تطبيقها خلال الأعوام الخمسة القادمة، وستركز هذه الخطة على: مواءمة التشريعات والقوانين مع برنامج الأمم المتحدة، وحوسبة سجلات الأسلحة وإحكام ضبط أسلحة القوات النظامية، والمراجعة الدورية لسجلات الأسلحة الخفيفة والمصدق بها لبعض المواطنين وفقا للقوانين ذات الصلة، والتوعية والتنوير العام، ورفع قدرات الهيئات المشاركة في عمليات الضبط والسيطرة، وضبط الحدود وإقامة

نقاط للمراقبة والتحكم والسيطرة، والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وتطوير أنظمة إدارة مخزونات الأسلحة، وتطوير أنظمة حفظ السجلات وشهادات المستخدم النهائي، وتطوير أنظمة متابعة الوسم وتعقب المسارات.

إن بلادي، وإيمانا منها بأهمية نزع السلاح النووي وإنشاء مناطق متروعة السلاح، تطالب بالإسراع بعقد المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تنفيذا لقرار مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، ومشاركة جميع الدول في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد على أهمية إخضاع جميع المرافق النووية في منطقة الشرق الأوسط لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يؤكد حتمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة منع الانتشار النووي. كما نذكر بأن المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم اليوم، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، تؤكد أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف، وفي مقدمة ذلك يأتي انعقاد المؤتمر الخاص بالشرق الأوسط.

ختاما، لعلنا جميعا نتفق على أن إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية لعام ٢٠٠٦ قد أبرز بصورة جلية مدى الترابط بين عاملي التنمية والنزاع المسلح، الأمر الذي يجب مراعاته عند تعاطي مجلس الأمن مع النزاعات في الدول النامية أو إرسال بعثات لحفظ السلام أو لبناء السلام في تلك البلدان بحيث تراعي أولوية تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلدان الخارجة من النزاعات مع استصحاب معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وهنا تكمن أهمية البعد التنموي الذي يكتنف الظاهرة، خاصة وأن القاسم المشترك بين معظم النزاعات المعاصرة مرده إلى قصور التنمية وشح الموارد، وكل ذلك مقرونا بعوامل الطبيعة من جفاف وتصحر جراء تغير المناخ.

وما نزاع دارفور إلا نموذج يؤكد تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض. واحتدام التدافع بين المزارعين والرعاة الرحل علي موارد الماء والكلأ. مما يؤكد أكثر فأكثر أهمية استصحاب عامل التنمية كعامل أساسي لظاهرة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة. بما يؤكد أهمية دعم وبناء قدرات الدول النامية وليس إيفاد أفرقة الخبراء إليها على النحو الذي يقوم به مجلس الأمن الآن. حيث أن منهجية عمل أفرقة الخبراء تقوم على معالجة الأعراض فقط، ولا تتعامل أبدا مع الأسباب الجوهرية وراء النزاعات وتفشي انتشار الأسلحة لدى المجموعات والأفراد.

السيدة نولان (آيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد والمراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.2). وتوخيا للإيجاز سأقرأ نصا مُختصرا من بياني.

اسمحوا لي أولا أن أضيف إعرابي عن التهاني للرئيس على انتخابه وأن أؤكد دعم وفد بلدي له ولأعضاء مكتبه. ونعرب له عن أطيب تمنياتنا في قيادته للجنة بهذه اللحظة الهامة من تاريخ نزع السلاح. أود أيضا أن أشكر الرئيس على كلمته الافتتاحية، التي شكّلت، إلى جانب كلمات ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح، السيد كيم وون – سو، زخما قويا لعملنا.

وقد حان الوقت حقا للتغيير. لقد انقضى الآن ٤٦ عاما على دخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، و ٢١ عاما على تمديدها إلى أجل غير مسمى. ومضى ٢٠ عاما على ترحيبنا باعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لم تدخل حيز النفاذ بعد، و٢٠ عاما منذ آخر مرة حيث استطاع مؤتمر نزع السلاح اعتماد برنامج عمل، و لم يسجل أي زيادة في عدد أعضائه منذ عام ١٩٩٩. وتكثر في عملنا تحديات متعددة، سواء بشان المسائل المتعلقة بأسلحة

الدمار الشامل أو تلك المتعلقة بالأسلحة التقليدية. وفي المقابل، تؤثر هذه التحديات على العديد من التهديدات التي يتعرض لها سلام دولنا ومجتمعاتنا واستقرارها وتزيد من حدتها، وتقوض رغبتنا الجماعية في جعل عالمنا أكثر أمنا وأكثر سلما وأكثر ازدهارا لجميع مواطنينا.

قبل أكثر من عام، اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا في هذا المبنى خطة التنمية المستدامة، التي لم تكن أقل من وعد للبشرية. إن عمل هذه اللجنة ليس ذا صلة فحسب، ولكنه حاسم لتحقيق تلك الأهداف. ويجب علينا، من أجل البشرية ومن أجل الكوكب، ضمان أن يدعم عملنا هنا وألا يقوض تحقيق أهدافنا العالمية الأخرى.

كما مرت ٢١ عاما منذ أن اجتمعت الأمم المتحدة في بيجين لاعتماد منهاج عمل شامل وطموح بشأن المرأة والسلام والتنمية. ومر ١٦ عاما منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار الرائد ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن المرأة والسلام والأمن، مع التزامه القوي بإدماج المرأة وتمكينها. وتعتقد آيرلندا أن مشاركة المرأة وتمكينها في مفاوضات نزع السلاح أمر حاسم لتحقيق النجاح في التحديات التي تواجهنا. ونحن نتطلع إلى العمل هذا العام لنرى الكيفية التي يمكننا بها أيضا إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ونشيد بمشروع القرار الذي طرحه زملاؤنا من ترينيداد وتوباغو.

كما تود آيرلندا تنوه بالالتزام العميق والإسهام القيم من شركائنا في المجتمع المدني. وكان يحدونا الأمل، على النحو الذي اقترحناه في العام الماضي، في أن يكون عملهم أكثر تكاملا مع مداولاتنا هنا، كما حدث ذلك بنجاح في محافل أخرى. ونتطلع إلى الاجتماع مع المجتمع المدني في الأسبوع المقبل، ونحن واثقون من أنه يمكن إعادة النظر في هذه المسألة عندئذ.

وترى آيرلندا أن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، هو الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ولهذا السبب، فإن آيرلندا هي أحد البلدان الـ١٢٧ التي انضمت الآن إلى التعهد الإنساني. وكجزء من هذا التعهد، كنا مرة أخرى هذا العام، بالاشتراك مع النمسا والمكسيك وجنوب أفريقيا، مقدمين رئيسيين للقرارات بشأن العواقب الإنسانية وهي (القرار ٤٧/٧٠) والتعهد (القرار ٤٨/٧٠)، وكذلك القرار ٥٠/٧٠، بشأن الضرورات الأخلاقية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويسرنا أنه تم اتخاذ هذه القرارات بأغلبيات كبيرة، إلى جانب القرار ٣٣/٧٠- الذي شاركنا أيضا في تقديمه، إلى جانب مع النمسا والمكسيك وجنوب أفريقيا - ويدعو إلى اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي متعددة الأطراف.

وبالتعاون مع الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد، عملت آيرلندا منذ سنوات عديدة لوضع تدابير فعالة. وكنا نأمل أن يفضي الفريق العامل المفتوح إلى مزيد من التقدم، وإلى توفير الفرصة لنوع من المناقشات المفتوحة الجامعة والتفاعلية التي تحتاج إليها كثيرا مناقشة نزع السلاح النووي. وللأسف، ليس جميع الدول مشاركة في هذه العملية التي أذنت بها الأمم المتحدة. لكن أكثر من ١٠٠ دولة لم تشارك بصورة بناءة وبحسن نية، إلى جانب شركائنا في المجتمع المدني وطائفة واسعة من الخبراء. وبذل وفد بلدي والعديد من الدول الأخرى قصارى جهودنا للتوصل إلى اتفاق عام بشأن التقرير النهائي (انظر A/71/371) والتوصيات. وكان من شأن عملية اعتماد بتوافق الآراء أن تبعث برسالة قوية بشأن قدرتنا على العمل معا صوب هدفنا المشترك لنزع السلاح النووي - إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن التقرير النهائي والتوصيات التي اعتمدها الأغلبية يمثلان أساسا قويا للتقدم المستقبلي ومسارا واضحا للمضي قدما. ونثني على رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونتطلع إلى عرض التقرير النهائي والتوصيات في الأسبوع المقبل. وهذا

العام آيرلندا، جنبا إلى جنب مع ألمانيا والبرازيل والمكسيك ونيجيريا وجنوب أفريقيا، هي مقدم رئيسي لمشروع القرار الذي سيفعّل تلك التوصيات.

ويسر آيرلندا التذكير بأن التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح والتوصيات الواردة فيه قد صيغا ووضعا صراحة في سياق تعزيز واستكمال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكان هذا، ولا يزال نقطة انطلاقنا والمحرك لأعمالنا. إن التزام آيرلندا التاريخي بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يتغير، ونحن متسقون عبر جميع المنابر بشأن هذا الالتزام. ويتمثل هدفنا في رؤية المعاهدة تُنَفَذ وآلية نزع السلاح تعمل بصورة موثوقة وشاملة.

ويكتسي استيعاب الجميع والتنوع أهمية في هذا المجال، كما في جميع المجالات الأخرى. وكان من أهم سمات دورات الفريق العامل المفتوح باب العضوية في جنيف، مجموعة الأصوات القوية الجديدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك أصوات الدول الصغيرة أو الأقل نموا، وكذلك التوازن الملحوظ بين الجنسين من ناحية عدد المتكلمين. وأدى كل هذا إلى تنشيط المناقشة، وتذكيرنا بنطاق هذه المسألة وأثرها، وإنسانيتنا المشتركة، والحاجة إلى استجابة إنسانية ما برحت لفترة طويلة جدا تتسم بكونها مسألة مجزأة.

وتؤمن آيرلندا إيمانا راسخا بأن نزع السلاح النووي هو مسألة حوكمة عالمية ترتبط بالتزامات دولية رئيسية أخرى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. وقدمنا ورقة عمل في هذا الصدد إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية، ونتطلع إلى استئناف صيغة محدثة خلال هذه الدورة للجنة الأولى. سنعمل أيضا بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على تقديم استنتاجات جديدة بشأن الأثر الجنساني للأسلحة النووية وضرورة مشاركة الجنسين بصورة متوازنة في المناقشة النووية.

ونتطلع إلى العمل مع الآخرين هنا في اللجنة الأولى وفي اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار وخارجها لضمان إحراز التقدم اللازم بشأن التزامات نزع السلاح النووي التي جعلتها الحالة الأمنية العالمية الراهنة أكثر إلحاحا. وفي هذا الصدد، تعتقد آيرلندا أن عقد مؤتمر للتفاوض بشأن صك جديد ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مما يؤدي إلى إزالتها، يمثل خطوة هامة في ضمان التنفيذ الكامل للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي، التي تلتزم بها جميع الدول الأطراف.

ومن المحزن أن أسلحة الدمار الشامل الأخرى ما زالت أيضا تشكل تحديات. ونشعر بقلق عميق إزاء النتائج الواردة في التقرير الثالث المقدم من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، الذي أكد (S/2016/738) استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. واستخدام هذه الأسلحة يتنافى تماما مع القانون الدولي، ونحن ندين بشدة هذه الأعمال. ولا بد من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب تلك الأعمال للمساءلة.

وتعتبر آيرلندا اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، أداة حاسمة في جهود المجتمع العالمي الرامية إلى تحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل – الكيميائية والبيولوجية والنووية. والمؤتمر الاستعراضي يتيح لنا فرصة قيمة، وآيرلندا تتطلع إلى العمل مع الزملاء المستدامة كي يتسنى تحقيق تقدم حقيقي نحو إيجاد عالم خال من تهديد الأسلحة البيولوجية.

وإذ نجتمع هنا في اللجنة الأولى، فإننا نشهد خسارة فادحة في الأرواح وأضرارا إنسانية تلحق بالمدنيين، وتدميرا للبنية التحتية المدنية من جراء استخدام الأسلحة التقليدية في النزاعات الحالية. وهذا صحيح بصفة خاصة في سورية، حيث

نشهد هجمات عشوائية وغير متناسبة وما يقابلها من ارتفاع في الخسائر بين المدنيين، بانتظام رهيب. والتقارير المقدمة من اليمن وأوكرانيا، ولا سيما فيما يتعلق باستخدام الذخائر العنقودية، هي أيضا مبعث للقلق البالغ.

وتعتبر أيرلندا استخدام الأسلحة المتفجرة ذات التأثيرات الواسعة في المناطق المكتظة بالسكان واحدا من أخطر التحديات التي تواجهنا فيما يتعلق بمسائل الأسلحة التقليدية في هذا الوقت. وقد أثار وزيرنا، تشارلز فلانغان، هذه المسألة في خطابه الأخير أمام الأمم المتحدة. ونحن نشيد ونرحب باهتمام الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والشبكة الدولية بشأن الأسلحة المتفجرة، وهي إحدى جماعات المجتمع المدني، بهذه المسألة. وتعتقد أيرلندا أن مسألة استكشاف الكيفية التي يمكننا بها زيادة الوعي وتعزيز تطبيق القانون الإنساني الدولي فيما يتعلق بمنع الضرر المدني من استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان الآن، مسألة ملحة.

وفيما يتعلق بالتطورات في مجال الأسلحة التقليدية، فقد تحققت بعض النجاحات الطيبة في السنوات الأخيرة. ونحن نرى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) والاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية تواصلان كسب المؤيدين ومن يقبلون القاعدة التي تحظر هذه الأسلحة. ونرحب بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، بهدف تنظيم عمليات النقل غير المشروع وغير المسؤول للأسلحة، الذي لا يزال يمثل نجاحا نادرا للمجتمع الدولي في الآونة الأخيرة. وكذلك تدعم أيرلندا بقوة برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب بنتيجة الاجتماع السادس للدول الأطراف الذي يعقد كل سنتين، وقد سعدنا بشكل خاص بإدراج صيغة تتعلق بنوع الجنس وأهداف التنمية المستدامة في التقرير النهائي.

إن ولاية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها لفي صميم مناقشتنا بشأن كيفية مراقبة وتنظيم استخدام الأسلحة التقليدية. وتتطلع أيرلندا إلى المؤتمر الاستعراضي المقبل كفرصة هامة لتجديد وتنشيط هذا الصك الحاسم للقانون الدولي الإنساني. وعلى وجه الخصوص، يشجعنا الاهتمام النشط الذي أولي لمسألة منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في الاتفاقية، ونرحب بالتوصيات التي اعتمدت بتوافق الآراء في اجتماع الخبراء في نيسان/أبريل الماضي. وتعتقد أيرلندا أن الوقت مناسب الآن لأن ينشئ المؤتمر الاستعراضي فريقا من الخبراء الحكوميين للمضي قدما بهذا العمل الهام.

كما تنظر أيرلندا لمسألة الألغام غير الألغام المضادة للأفراد كإحدى مسائل الضرورات الإنسانية الملحة المستمرة. ويعتقد وفد بلدي أن محدودية الأحكام بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في البروتوكول الثاني المعدل لم تثبت كفايتها لمعالجة الأضرار الإنسانية الناجمة عن استخدامها. ولذلك، فإننا نعتقد أنه ينبغي للدول الأطراف التعامل مع هذه المسألة على مستوى الخبراء لتحديد الكيفية التي يمكن بها للاتفاقية المضي قدما بهذا العمل على أكمل وجه بطريقة شاملة وتعاونية من دون استباق النتائج بأية طريقة لمعالجة الأضرار الإنسانية الناجمة عن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

لقد بدأنا عملنا هذا الأسبوع بموعظة من الممثل السامي لشؤون نزع السلاح تقضي بأنه لا يمكننا أن نواصل العمل على النحو المعتاد وأن النجاح في طموحاتنا يتطلب منا التخلص من العقليات القديمة. وأرجو أن أتمكن، في ذلك السياق، من أن أختتم بمثل قديم جدا: ”إن الموهبة التي تُمَكِّن من سلوك سبل الأمس لا تكفي لتحسين عالم اليوم.“ ويتطلع وفد بلدي، سيرا على خطى فرانك أيكن، وزير خارجية آيرلندا السابق

والقوة الدافعة وراء أول قرار للجمعية العامة بشأن القضاء على الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية، الذي مرت عليه ٧٠ سنة الآن، إلى العمل معا في هذه اللجنة لتحقيق أهدافنا العالمية المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية.

السيدة هايلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أشكر الرئيس واللجنة على التعازي التي أعربوا عنها لوفد بلدي في الوفاة المفاجئة لعضو وفد بلدنا غيرما أسميروم تسفاي، الممثل الدائم لدولة إريتريا، الذي وافته المنية قبل يومين. إنه حقا فقد كبير لعائلته ولبلدي، إريتريا، ولأوساط الأمم المتحدة كذلك.

وأهنئ الرئيس وسائر أعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة أعمال هذه اللجنة الهامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا نيجيريا وإندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية وحركة عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.2)

إن النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة في صلب سياسة إريتريا الخارجية وسياستها الأمنية الوطنية، التي تروج للسلام والتعاون الإقليمي. وتعتقد إريتريا أن كفالة صون السلم والأمن تتطلب تنمية اقتصادية واجتماعية عالمية شاملة واحتراما كاملا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزامات التي توجبها المعاهدات.

إن تعزيز السلام وصون الأمن على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في عالم متكامل ومترابط كبير، مسؤولية مشتركة. وإذ يواصل التطرف العنيف والجرائم العابرة للحدود والتحركات السكانية الضخمة التطور وتهديد السلم والأمن العالميين، فإن الشراكات القوية ضرورية لتأمين حدودنا. ويجب أن تتصدر تعاوننا – بغية التصدي لأي تجاوزات – صكوك أقوى متفاوض عليها بتعدد الأطراف وشفافة وشاملة وغير تمييزية.

وتكرر إريتريا، في هذا الصدد، التزامها بعمل نزع السلاح والأمن الدولي، إذ أنه لا يمكن تحقيق نزع السلاح إلا على أساس متعدد الأطراف. ولا يمكننا تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية إلا بإرادة سياسية جماعية.

ولا يزال المجتمع العالمي، وبخاصة القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، يقع ضحية للانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن حجم الأسلحة المحولة عن طريق التجارة غير المشروعة يؤجج عدم الاستقرار والجريمة عبر الوطنية والإرهاب ويدفع بها إلى مستوى ينذر بالخطر، مع توسع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وفي هذا الصدد، فإن سلطة الدول العليا لحماية حدودها هو حقها غير القابل للتصرف وواجبها. ولذلك، فإن الحظر غير المبرر على توريد الأسلحة الذي يعوق القدرات الدفاعية للدول يشكل تهديدا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتعتقد إريتريا أنه بغية مكافحة هذه الظاهرة ومنع المتطرفين والإرهابيين من فرص الحصول على هذه الأسلحة، يجب السماح للدول بتعزيز قدراتها على حماية أراضيها السيادية.

وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أن يقطع أشواطا كبيرة نحو التصدي للوباء العالمي المتمثل في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة. وستواصل إريتريا العمل عن كثب مع البلدان الشقيقة لتعزيز إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي وعمل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لاجتثاث الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من القرن الأفريقي.

وتشكل الأسلحة النووية أكبر خطر على البشرية وعلى بقاء الحضارة. وتعتقد إريتريا أن الضمانة الوحيدة ضد

استخدام وانتشار الأسلحة النووية هو إزالتها الكاملة. كما إننا نرى أن الضمانات السلبية الملزمة قانونا وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها وبدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية خطوات حاسمة نحو نزع السلاح النووي العام والكامل. وتأسف إريتريا لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ في اعتماد وثيقة ختامية. غير أننا نكرر دعمنا للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار.

وفي الختام، تعتقد إريتريا أن نزع السلاح هو السبيل الوحيد للمضي قدما نحو كوكب أكثر أمنا، وأنه لا يمكن تحقيق الأمن الدولي والإقليمي إلا من خلال تسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام سيادة القانون والتعاون الاقتصادي العالمي. ويجب، في هذا الصدد، أن نتجاوز القواعد ونزع السلاح لمعالجة العوامل التي تسهم في النزاعات وتؤججها؛ وهي تشمل التخلف وانعدام الأمن وضعف الدول والتدخل الأجنبي والاحتلال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تلقيت طلبا من سعادة السيد أبيل أيوكو وكيل المناطق والمنظمات الدولية في وزارة خارجية نيجيريا، الذي يود إلقاء بيان قصير لا يتجاوز خمس دقائق، إذ أنه سيغادر البلد في نهاية هذا الأسبوع. واستمح اللجنة عذرا في إعطاء الكلمة لنيجيريا.

السيد أيوكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يشارك وفد نيجيريا الآخرين الذين تكلموا في وقت سابق في تهنئة الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى لهذه الدورة. إننا لا شك لدينا في تجربته الهائلة وخبرته والتزامه. ونؤكد له دعمنا وتعاوننا الكاملين.

كما أشيد بسلفه، السفير فان أوستيروم، على قيادته وجهوده الجديرة بالثناء.

وتؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/71/PV.2)، وأود أن أدلي بهذا البيان بصفتنا الوطنية.

في مثل هذا اليوم، ٧ تشرين الأول/أكتوبر، من عام ١٩٦٠، إنضمت نيجيريا إلى الأمم المتحدة. وأشار أول رئيس وزراء لنيجيريا، في أول خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، السور أبو بكر توافا بلاوا، ”إننا ملتزمون بدعم المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة“ (A/PV.893، الفقرة ١٧٣). وإنني على اقتناع بأنه حتى اليوم، بعد مرور ٦٥ عاما، لا تزال نيجيريا ملتزمة بذلك المثل الجدير بالثناء المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

وقد انضم وفد بلدي، في العام الماضي، إلى باقي الدول الأعضاء في الدورة السبعين للجمعية العامة من أجل تسليط الضوء على التحديات الهائلة التي تواجه عالمنا. وللأسف، لم يتغير شيء يذكر من شأنه تعزيز الثقة أو إظهار أي تراجع في التحديات الهائلة التي تواجه السلم والأمن العالميين بعد مرور ١٢ شهرا. إننا نواجه في الواقع، المزيد من التحديات والمآزق، التي تبرر الحاجة إلى مضاعفة الجهود والاهتمام الدقيق الذي شهدناه منذ سنة واحدة فقط. وفي هذا الصدد، ينطوي بناء البيئة الملائمة المتعددة الأطراف، على بذل المزيد من الجهود المتضافرة، ووضع خطة عمل جديدة لمواجهة التحديات.

وفي سياق التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، سيواصل وفد بلدي إبراز أبعاد ميزانيات الدفاع العالمي الفلكية، بما في ذلك الموارد الهائلة المخصصة للصيانة، وتحديث نظم الترسانة النووية من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلا عن الوصول إلى مجموعة واسعة من الأسلحة التقليدية المتاحة للأطراف الفاعلة من غير الدول غير المأذون لها.

ونشهد أخطار وآثار الحصول غير المنضبط على الأسلحة التقليدية، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة فيما

حولنا، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط، وعبر أوروبا إلى الأمريكتين وآسيا. وأصبحت المذبحة غير مسبوقة، وكذلك دماء السكان المدنيين التي يريقها أساسا المتمردون الإرهابيون وباقي العصابات. وشهدنا تفريغ وتدمير المدن والمجتمعات المحلية أو هجرها، مع وقوع خسائر فادحة في الأرواح الغالية والممتلكات وسبل الرزق والهجرة الجماعية القسرية.

للأسف، فإن الأسلحة التي تشتريها أو تنقلها الأطراف الفاعلة من غير الدول بشكل غير قانونيعززت إلى حد بعيد أشكال العدوان الطائش تلك. ويحصل الإرهابيون ورجال العصابات الأخرى على تلك الأسلحة ويستخدمونها بشكل غير مشروع وبدون تمييز، لإطلاق العنان للفوضى، وارتكاب المذابح التي لم يسبق لها مثيل في حق المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن التحرك بصفة عاجلة، لمواجهة انعدام الأمن العالمي والفوضى اللذين يمزقان عالمنا بلا هوادة تقريبا.

وتتجلى علة التأييد الساحق والاعتماد التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة من خلال القرار ٦٧/٢٣٤ باء، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٤، في الحاجة إلى تشكيل جبهة مشتركة تتمكن من مواجهة تهديد السلم والأمن الدوليين، الناجم عن عدم تنظيم الأسلحة التقليدية. والأكثر أسفا اليوم، أنه لا يبدو بأن تلك التهديدات الملموسة للسلم والأمن الدوليين في تراجع. ونحن لا نفكر في المخاطر الناجمة عن احتمال حصول الإرهابيين على تلك الأسلحة واستخدامهم لها على نطاق واسع ومدمر. لأنهم يملكونها بالفعل، ويستخدمونها فعليا إلى أقصى حد ممكن.

وفي هذا الصدد، ترحب نيجيريا بنتائج المؤتمر الثاني للدول الأطراف في المعاهدة برئاسة السفير إيموهي ممثل نيجيريا. وعلينا أن نفعل ما هو مطلوب بالوقوف مع الدول الأطراف وغيرها من الأطراف الموقعة على المعاهدة. وأتاحت لنا الأعمال الأخيرة للأنشطة الإرهابية وهيمنة الجماعات المتمردة في العديد من مناطق العالم، بما فيها بلدي، فرصة فريدة أخرى لمراجعة مواقفنا والتزاماتنا كدول.

وبينما استمر حصد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تستخدمها العصابات الإجرامية والإرهابيين والجماعات المسلحة الأخرى، للأرواح بشكل عشوائي، فلا مجال للشك في حقيقة أن الأسلحة النووية تظل أسلحة الدمار الشامل النهائية، وأن إزالتها ينبغي أن تشكل الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح، ضمن مجموعة الأهداف التي تتبعها الأمم المتحدة.

ونعرب من جديد عن رفضنا التام لتحديث الأسلحة النووية القائمة، واستحداث أنواع جديدة من هذه الأسلحة. وسيواصل وفد بلدي دعم دعوة هذه اللجنة إلى النظر بنشاط في العواقب الإنسانية لتفجير الأسلحة النووية، ودعوة الدول الحائزة لتلك الأسلحة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل التخلي عنها وتفكيكها.

وإذا لم تخلّص النوايا الطيبة والحس السليم العالم من هذه الأسلحة، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن تسود المصلحة الذاتية المستنيرة لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية للتخلص منها. وهذا نظراً لأنها لا تتيح دفاعا ذا مصداقية ضد الأعداء الآخرين الذي يملكون أسلحة مماثلة، بينما تشكل تهديدا وجوديا لأولئك الذين لا يملكونها إطلاقا. وفي هذا السياق، يؤيد بلدي تماما العمل المكثف للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، بوصفه يمثل ترتيبا شاملا يمكّننا من الشروع، وهذه هي فرصة العمر، في عملية عقد مؤتمر في عام ٢٠١٧ لبدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر الأسلحة النووية. وسيجري ذلك بطبيعة الحال، من دون الإخلال بالجهود الأخرى التي بذلت لمواجهة تحديات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار،

بما في ذلك في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والحظر الشامل للتجارب النووية، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فإننا نذكّر أعضاء اللجنة بالحاجة إلى التفكير في ما إذا كان المأزق الحالي يخدم أغراض وأهداف إنشاء تلك الهيئة. وفي حين أن البعض يرى أن بعض أشكال العمل قد قامت به تلك الهيئة، لا شك أن العجز الطويل الأمد عن الاتفاق على البت في قضايا محددة، قد أثر سلبا على سمعة ومصداقية مؤتمر نزع السلاح. وأملنا أن يسارع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى القيام بما هو ضروري لتحقيق الهدف من إنشائه.

وعلى الرغم من الصعوبات التي تعاني منها آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والقلق من عدم إحراز تقدم بشأن عدد من المسائل، لا يزال وفد بلدي ملتزما بأهداف هذه العملية بوصفها المقياس الوحيد المتاح لبلوغ أهداف نزع السلاح والأمن الدولي. ولا نزال نأمل أن يسود التفكير الجيد، مما يعكس فهمنا للحاجة إلى العمل بشكل متضافر وحاسم لمعالجة تلك المسائل، التي تشكل مصدر قلق شديد للإنسانية.

وأخيرا، ستقدم نيجيريا ثلاثة مشاريع قرارات خلال هذه الدورة، ونسعى إلى تأييد جميع الوفود لها، وهي تتعلق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وبرنامج الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح، بصفتنا الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بمدة ١٠ دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى أن يمارس حقه في الرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد كوريا الجنوبية. لقد أدانت كوريا الجنوبية مرة أخرى تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لصواريخ نووية وتسيارية للدفاع عن النفس وأطلقت عليها إسم تهديدات واستفزازات. إن وفد بلدي يرفض تلك الملاحظات تماما، بوصفها حججا سخيفة تشوه الحقيقة، وتحاول تضليل العالم.

إن الحالة الراهنة في شبه الجزيرة الكورية متفجرة للغاية، ولا يمكن لأي أحد أن يتنبأ متى ستنفجر.والسؤال هو: من المسؤول عن إيجاد هذه الحالة؟ولا تقع المسؤولية على عاتق أحد سوى الولايات المتحدة.ف الولايات المتحدة لم تتخل عن سياستها العدائية التي تنتهجها منذ أكثر من نصف قرن تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما فتئت تشكل تهديدا نوويا كبيرا للغاية وتبتز أبناء شعبنا.

لقد بدأت تهديدات الولايات المتحدة وعمليات الابتزاز النووية لديها في الخمسينيات خلال الحرب الكورية، أعقبها نشر أولي لأسلحة نووية جاهزة للحرب في كوريا الجنوبية عام ١٩٥٧، ثم نشر أكثر من ١ ٠٠٠ سلاح نووي في السبعينيات، وهو أكثر مما يكفي لتدمير شبه الجزيرة الكورية بأسرها كليا عدة مرات.

وما انفكت الولايات المتحدة لأكثر من نصف قرن تشحن إلى كوريا الجنوبية كل أنواع الأصول الاستراتيجية النووية تقريبا، وتعمل سنويا على تنظيم مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق تقوم بحشد المئات والآلاف من القوات العسكرية لغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت.وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت الولايات المتحدة أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي جزء من محور الشر،كهدف لضربة نووية وقائية، ولم تخفي أن الغرض من المناورات

العسكرية المشتركة الواسعة النطاق يكمن في ضرب عنق قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال بيونغ يانغ.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذت الولايات المتحدة قرارا رسميا بنشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في كوريا الجنوبية، مع إدخال ثلاث وسائل هجومية نووية استراتيجية رئيسية في شبه الجزيرة الكورية وحولها. وهذا يدل على أن خطة الولايات المتحدة للهجوم النووي الوقائي تدخل مرحلة متهورة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولم يكن أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية لحماية سيادة الأمة وكرامتها وحقها في الوجود ضد التهديدات النووية المستمرة من جانب الولايات المتحدة.ويبين الواقع أن الولايات المتحدة هي من أرغم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تكون دولة حائزة للأسلحة النووية.ومع ذلك، أعلن مجلس الأمن أن الأنشطة الجارية المتعلقة بالمجالين النووي والتسياري التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك ما يسمى بالقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، الذي تم اختلاقه مؤخرا ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهذا القرار ينطوي على عيوب كثيرة، مثل عدم وجود حكم في ميثاق الأمم المتحدة أو في أي قانون دولي آخر ينص على أن النشاط النووي والصواريخ الباليستية يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.ولم يقم مجلس الأمن باستجواب بلدان غير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ممن بدأت في الانخراط في نفس الأنشطة.ولا يسعنا إلا أن نسأل: على أي أساس وبأي سلطة اعتمد مجلس الأمن القرار الذي يحظر الأنشطة النووية والصواريخ التسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؟وإذا كان للمجلس أسبابه وسلطته، فلم لا يتخذ موقفا ضد البلدان التي تجري نفس الأنشطة النووية ولديها نفس القذائف التسيارية؟

وقدمنا استبيانا رسميا إلى الأمانة العامة في هذا الصدد، ولكن الأمانة العامة لم ترد على هذه الأسئلة، رغم انقضاء خمسة أشهر تقريبا. بل وإنه خلال هذا العام، طلبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مجلس الأمن مرتين عقد جلسة طارئة بشأن المناورات العسكرية المشتركة الواسعة النطاق بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن العالميين، ولكن طلبنا قد رُفض.

إن قرارات مجلس الأمن التي تنص على فرض جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية – التي اختلقتها الولايات المتحدة – وثائق غير قانونية يعوزها الحياد وتفتقر إلى الشرعية ولا تراعى الأخلاق.ولا تملك الولايات المتحدة الأمريكية سلطة أخلاقية لإجبار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تنفيذ هذا النوع من القرارات غير المستحقة، والدول الأعضاء ليست ملزمة أخلاقيا بتنفيذ هذه القرارات غير المنصفة وغير العادلة.

وستتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مزيدا من التدابير لتطوير القوة النووية للبلد كما وكيفا بغية صون كرامتها وحقها في الوجود وسلامها الحقيقي من تزايد التهديدات النووية من الولايات المتحدة.ويبين واقع شبه الجزيرة الكورية أن استمرار سياسة الولايات المتحدة العدائية وعمليات الابتزاز النووي والتهديدات العسكرية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلى جانب التحركات غير المسبوقة لعزل بلدنا وخنقه، قد أسفرت عن جعل بلدنا دولة حائزة للأسلحة النووية الشاملة ولديها قدرات نووية هجومية قوية.

وكلما واصلت كوريا الجنوبية تشويه الحقائق وتضليل العالم، كلما اتضحت مسؤولية الولايات المتحدة التي لا يمكن إنكارها عن تفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية، في حين سيزداد الاعتراف العالمي بأن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والعالم يجري الدفاع عنهما بشكل موثوق نظرا لامتلاك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رادع نووي دفاعي ذاتي.

وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية – التي سمحت، تحت المظلة النووية، بنشر الأسلحة النووية للولايات المتحدة وانضمت إلى الولايات المتحدة في سياستها العدائية وعمليات الابتزاز والتهديدات النووية التي تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أكثر من نصف قرن – ليس لديها أساسا قانونيا وأخلاقيا للحديث عن رادع الحرب النووي الذي تمتلكه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يمثل ممارسة لحق البلد في الدفاع عن نفسها.

السيدة يون سيونغمي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة ممارسة لحق وفد بلدي في الرد على الملاحظات التي أدلى بها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن موقف وفد بلدي بشأن برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية وتطوير القذائف قد شرح بالكامل في الملاحظات التي أدلى بها سفير بلدي هذا الصباح وخلال مداخلتي في جلسة الأمس (انظر A/C.1/71/PV.5).ولن أكرر كل تلك الكلمات، ولكن أود أن أؤكد أن كوريا الشمالية لن تجني أي شيء بمتابعة برنامجها للأسلحة النووية على غير هدى. وهذا البرنامج هو أحد أخطر التهديدات الأمنية، والمجتمع الدولي عازم على التصدي له بأقوى التدابير.

وقد استمعت، في هذه القاعة، إلى العديد من الأصوات التي أدانت البرنامج النووي لكوريا الشمالية ودعت إلى إنهائه. ولم أسمع صوتا واحدا يدعم كوريا الشمالية في هذا الصدد. وطالما أن كوريا الشمالية لا تزال تهدد السلام وتتحدى النظام العالمي لعدم الانتشار، فلن ينتج سوى زيادة عزلتها دبلوماسيا واقتصاديا عن العالم.

وفيما يتعلق بالنقاط التي أبداها ممثلو كوريا الشمالية على نحو غير ملائم للغاية، أود أن أوضح أن السيطرة التشغيلية الآنية للقوات المتحالفة في جمهورية كوريا تمارس بناء على توجيهات من رئيسي جمهورية كوريا والولايات المتحدة، وبناء على استراتيجيات منظمة من وزيري الدفاع ورئيسي هيئة الأركان المشتركة في البلدين.

كما أود أن أؤكد أنه لا توجد أسلحة نووية داخل أراضينا وأنه لا تزال سياستنا الراسخة تتمثل في مراعاة وتنفيذ الإعلان المشترك لعام ١٩٩٢ بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، الذي تعد كوريا الشمالية طرفا فيه أيضا. وكوريا الشمالية هي من ينتهك باستمرار الإعلان المشترك بما لديها من أسلحة نووية.ونحث كوريا الشمالية بقوة على التراجع عن المسار الخطير الذي تتبعه وأن تتخذ خيارا حكيما بالانضمام إلى المجتمع الدولي كبلد محب للسلام وأن تنفذ التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث إنها قد تعهدت بذلك عندما انضمت إلى الأمم المتحدة.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد وجهت ممثلة الإمارات العربية المتحدة اتهاما لا أساس له إلى جمهورية إيران الإسلامية في بيانها هذا الصباح. إن وفد بلدي يترفع عن الرد على تعليقاتها ويرفضها رفضا قاطعا. بيد أنني أود أن أدلي بالنقاط التالية للتوضيح.

لقد التزمت جمهورية إيران الإسلامية دائما بالتزاماتها وحقوقها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد تحققت الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تلك الحقيقة وأقرتها.

غير أنه يبدو أن ممثلة الإمارات العربية المتحدة، تماشت في آرائها مع بضعة بلدان أخرى، قررت عمدا أن تظل تتجاهل هذه الحقائق وأخفقت في فهم واستيعاب خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن ندعوها وأصدقائها إلى التخلي عن نهجهم غير الودي تجاه الخطة وتجاه إيران ومحاولة فهم بيئة ما بعد الخطة وإدراك وقائع بيئة ما بعد الخطة.

إن خطة العمل الشاملة المشتركة اتفاق معترف به دوليا بين إيران ومجموعة ٥+١، أيدها مجلس الأمن في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). وقد أسهمت، من خلال الدبلوماسية الصادقة والمضنية، في الحفاظ على السلام والاستقرار بحل أزمة لا داعي له. وقد أدت إلى رفع جزاءات قاسية فرضت على الأمة الإيرانية ومكنت جمهورية إيران الإسلامية من الإعمال الكامل لحقوقها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك التخصيب النووي لأغراض تنميتها الاقتصادية، في إطار متطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت مراقبتها وبشفافية كاملة.

وإيران، بالتعاون مع أصدقائها في المنطقة، في طليعة مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجماعات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة. وإيران قوة للاستقرار في المنطقة، لكن الإمارات العربية المتحدة، شأن النظام الإسرائيلي، تشارك في دعم الإرهاب، ونشر التطرف العنيف، ودعم الجماعات الإرهابية في المنطقة، ولا سيما في سورية، وهي أحد رعاة وموردي الأسلحة والأموال الرئيسيين لجماعات إرهابية مثل داعش وجبهة النصرة، التي تشارك في قتل الناس. وبهذا، فإن الإمارات العربية المتحدة تؤجج الإرهاب في المنطقة.

وثمة حقيقة أخرى هي أن الإمارات العربية المتحدة انخرطت منذ أكثر من عام في ارتكاب العدوان ضد الأمة اليمنية، وهي بانتهاك جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، تقتل آلاف المدنيين، ولا سيما الأطفال، في الهجمات الجوية الوحشية. ونعتقد أن تصدير الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة، البلد الذي ينتهك التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني ويرتكب جرائم حرب، عامل قوي من عوامل زعزعة الاستقرار، وندعو البلدان المصدرة إلى الكف عن تصدير هذه الأسلحة إلى الإمارات العربية المتحدة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة لكنني أود الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن المؤسف أنه يتعين علينا أن نستمع لليوم الثاني على التوالي، لتلك النقاط الوهمية الرتيبة جدا من ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن اسمحوا لي أن أقول، بإيجاز شديد، أن كوريا الشمالية لا تزال تنتهك قرارات مجلس الأمن من خلال أنشطتها في مجال التجارب النووية وإطلاق الصواريخ. إن أرادت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعود إلى رحاب المجتمع الدولي، فإنها بحاجة إلى وقف سلوكها الاستفزازي وإنهاء الخطابة الوهمية والوفاء بالتزاماتها. وحتى ذلك الحين، أخشى أنها ستظل منبوذة في المجتمع الدولي.

السيد دينيسكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يضطر الوفد الروسي لممارسة حقه في الرد على افتراءات لا أساس لها وجهها ممثل أوكرانيا، الذي أشار إلى انتهاك روسيا المزعوم لمذكرة بودابست.

تنص مذكرة بودابست، بوصفها ضمانا أمنيا للدول النووية والدول غير النووية، على التزام رئيسي، وهو نبذ استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. هذا الالتزام الرئيسي بموجب مذكرة بودابست أمر لم تنتهكه روسيا ولن تنتهكه. وبقية ما جاء في المذكرة هو التزامات سياسية، لا يوجد بينها التزام بالاعتراف بانقلاب مسلح غير دستوري لغرض الإطاحة بحكومة شرعية.

وعلاوة على ذلك، لا يوجد فيها أي التزام برفض التعبير عن إرادة الشعب. لقد اختار شعب القرم بحرية الانضمام طوعا إلى الاتحاد الروسي. وأود أن أذكر أن استفتاء ديمقراطيا حقيقيا جرى في القرم خلال ربيع عام ٢٠١٤، كانت نتيجته أن قرابة ١٠٠ في المائة أيد إعادة التوحيد مع روسيا.

وتم تشكيل ذلك تماشيا مع الممارسة القانونية الدولية ذات الصلة. لقد حان الوقت السلطات الأوكرانية التي اعتادت على رؤية يد موسكو ممدوة لها في كل شيئ لكي نفكر بجدية في الحالة، بدلا من اتهام الآخرين، ويجدر بها أن تعترف بذنبها عما حدث وما زال يحدث في بلدها.

بالنسبة لروسيا، نحن دولة ذات سيادة. ونحن ملتزمون بدعم السلام والقانون والنظام في أراضينا، مما يشمل في المقابل إبقاء قواتنا المسلحة على مستوى كافٍ من الاستعداد القتالي. وفيما يتعلق بالمرافق النووية في القرم، يتعين على أن أذكر بأن نفس المستوى الرفيع من الأمن النووي ينطبق على بقية روسيا.

السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها ممثلا الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية.

نجد مرة أخرى أن الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية تدين تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصواريخ النووية والتسيارية للدفاع عن النفس والتهديدات والاستفزازات المزعومة. وتقع المسؤولية على الولايات المتحدة من دون سواها عن استحداث الحالة المتفجرة للغاية في شبه الجزيرة الكورية، وهي حالة لا يمكن لأحد أن يتنبأ بالوقت الذي ستنفجر فيه.

إن الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن لم تتخلَ عن سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وما فتئت تشكل تهديدا نوويا كبيرا للغاية وتبتز أبناء شعبنا. لقد بدأت الولايات المتحدة تهديداتها وابتزازها النووي في الخمسينات من القرن الماضي خلال الحرب الكورية التي تلاها في ١٩٥٧نشر أولي لأسلحة نووية جاهزة للحرب في كوريا الجنوبية. وأعقب ذلك نشر أكثر من ١ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية في السبعينات من القرن الماضي، أي أكثر مما يلزم لتدمير شبه الجزيرة الكورية برمتها تدميرا تاما عدة مرات.

منذ أكثر من نصف قرن ما انفكت الولايات المتحدة تشحن إلى كوريا الجنوبية تقريبا كل أنواع الأصول الاستراتيجية النووية سنويا، وتعمل سنويا على تنظيم مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق، وفي كل عام تقوم بتعبئة المئات والآلاف من القوات العسكرية لغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أي وقت. في عام ٢٠٠٢، وصفت الولايات المتحدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها محور الشر، وجعلتها هدفا لهجوم نووي استباقي، ولا تخفي حقيقة أن الغرض من المناورات العسكرية المشتركة على نطاق واسع يكمن في الإطاحة بقيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واحتلال بيونغ يانغ.

مؤخرا، اتخذت الولايات المتحدة قرارا رسميا بنشر نظام الدفاع الصاروخي على ارتفاع عال في كوريا الجنوبية، مع تطبيق وسائل الهجوم النووي الاستراتيجية الرئيسية الثلاث في شبه الجزيرة الكورية وحولها. وهذا يشير إلى أن خطة الولايات المتحدة لشن هجوم نووي وقائي تدخل حاليا مرحلة متهورة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وهكذا لم يتبق لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي خيار سوى الخيار النووي من أجل حماية سيادة وكرامة الأمة والدفاع عن حقها في الوجود من استمرار التهديدات النووية الناشئة من الولايات المتحدة. ويبين الواقع أن الولايات المتحدة أجبرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اللجوء إلى الخيار النووي، ولم تنكر قط الولايات المتحدة مسؤوليتها عن ذلك.

تطرّق ممثل الولايات المتحدة إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالجزاءات. وتلك القرارات تشوبها عيوب، ولا سيما أنه لا يوجد أي حُكم، سواء في ميثاق الأمم المتحدة أو

القانون الدولي، ينص على أن الأنشطة النووية والصواريخ التسيارية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

إن كوريا الجنوبية، بوصفها مستعمرة تابعة للولايات المتحدة، سلّمت منذ وقت طويل رمز سيادتها، وبالتحديد سيطرتها على قواتها العسكرية، إلى الولايات المتحدة، و لم تعد أكثر من كونها الخادم المخلص لاستراتيجية السيد في آسيا والتحركات الحربية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تجمعت هنا لا يوجد بلد مثل كوريا الجنوبية عمل على نقل رمز سيادته بالكامل إلى القوى الخارجية للسيطرة على قواتها العسكرية. فهي تحتضن بقوة شديدة سياسات الولايات المتحدة، وتجري مناورات مشتركة للتآمر ضد مواطنيها.

من هنا، ليس من حق كوريا الجنوبية الحديث عن مسألة الصواريخ النووية والتسيارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولا عن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية. وعلاوة على ذلك، فإن كوريا الجنوبية تحت المظلة النووية، وسمحت للولايات المتحدة بنشر الأسلحة النووية على أراضيها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود بكل احترام، وفقا للقواعد، أن أطبق بصرامة الحدود الزمنية المخصصة للكلام. وكما ذكرت آنفا فإن المداخلة الثانية تقتصر على خمس دقائق.

السيد شوتينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا ممارسة حقي في الرد.

أود أن أبدأ كلمتي بأنني لن أخوض في مناقشات بشأن الحقائق البديهية الواضحة للجميع باستثناء الاتحاد الروسي. وأود أن أقتبس من مذكرة بودابست. ففي المذكرة تؤكد الدول الموقعة عليها التزامها بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأوكرانيا، وتؤكد أن أيا من أسلحتها لن يستخدم على الإطلاق ضد أوكرانيا إلا في حالة الدفاع عن النفس.

ربما يشعر الاتحاد الروسي أنه باحتلاله لشبه جزيرة القرم وشنه حربا على أوكرانيا أنه استخدم حقه في الدفاع عن النفس، غير أني أشك في ذلك. إن الوفد الأوكراني يتمسك بالبيان الذي أدلى به في وقت سابق، وأود أن أشدد على أن الصراع في أنحاء معينة من منطقتي دونتسك ولوهانسك نجم عن العدوان الروسي على أوكرانيا الذي بدأ بمحاولة احتلال غير مشروعة لجمهورية القرم المستقلة. ولولا التدفق المستمر والمتواصل للأسلحة والمقاتلين، فضلا عن وجود قوات روسية نظامية على الأرض الأوكرانية، لما تضررت حياة ورفاه الملايين من المواطنين الأوكرانيين. إن الوفد الروسي سيفعل الشيء الصواب بعدم إحراج نفسه والكف عن إنكار حقيقة واضحة.

السيدة يون سيونغمي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. يبدو أن ممثل كوريا الشمالية لم يستمع إلى ما قلته منذ عشر دقائق فقط. من المؤسف للغاية أن كوريا الشمالية تصم أذنيها عن سماع نداءات المجتمع الدولي الواضحة والمدوية، وتظل تكرر الحجج غير المبررة. ونحن نرفض رفضا تاما موقفها، وبوصفي زميلا كوريا أرجو رجاء صادقا من زملائنا الكوريين الشماليين إظهار المزيد من القلق إزاء مستقبل بلدهم وأبناء شعبهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.